

مُعَلّقَاتُ الإِمَامِ البُخَارِيّ فِي صَحِيْحِهِ

دراسةٌ تحليليةٌ

تقديم الدكتور

أحمد عيد أحمد العطفي

الأستاذ المساعد بقسم السنة وعلومها

بكلية الشريعة وأصول الدين

جامعة الملك خالد

المستخلص باللغة العربية

تناولت في هذه الدراسة " معلقات الإمام البخاري في صحيحه دراسة تحليلية"، وتعرضت فيه لتعريف الحديث الصحيح عند جمهور المحدثين، وحكمه: أنه من الضعيف الذي ينجبر، بخلاف المعلقات عند البخاري في صحيحه، فتنقسم إلى قسمين:

القسم الأول: المعلق المرفوع، وهو على أنواع، فمنه ما وصله في موضع آخر من صحيحه، وهذا النوع صحيح على شرطه، سواء وصله بصيغة الجزم، أم بصيغة التمريض، والسبب في ذكره له بالتمريض أنه ذكره بالمعنى، أو اختصره، فيشير بذلك إلى خلاف العلماء فيهما.

ومن المرفوع مالا يوجد إلا معلقاً في صحيحه، فإذا أورده بصيغة الجزم، فمنه الصحيح الذي يلتحق بشرطه، والصحيح عند غيره، والحسن، والضعيف الذي ينجبر.

وأما إذا رواه بصيغة التعليق عن شيوخه الذين سمع منهم، فهو صحيح عنده محمول على الاتصال والسماع.

وأما ما ذكره بصيغة التمريض، فمتى أورده في معرض الاحتجاج والاستشهاد، فهو صحيح، أو حسن، أو ضعيف ينجبر، ومتى أورده في معرض الرد فهو ضعيف لا ينجبر، ونبه عليه بقوله: "لم يصح".

القسم الثاني: المعلق الموقوف، فمتى أورده بصيغة الجزم فصحيح عنده، وأما إذا أورده بصيغة التمريض، فقد يكون ضعيفاً وقد يكون صحيحاً، وإنما أورده هكذا لكونه ذكره بالمعنى، أو لمجيئه من طريق ضعيف، وآخر صحيح، وقد ذكرت لكل نوعٍ ما يوضحه بالمثال، وبينت محل الشاهد منه، هذا وأسأل الله صلاح النية، وحسن القبول، فهو وليي ونعم النصير.

الكلمات المفتاحية: المعلق، البخاري، الصحيح، الجزم، التمريض.

Arabic Abstract

In this study, I dealt with the Imam al-Bukhari's Mu'allaqat (Pendants) in his correct "analytical study". In this context, I was exposed to the definition of the pending hadeeth of the Hadith Men and its ruling that it is weak which may be accepted, that divided into two parts:

Section I: Suspended commentator, which is on the types, it is what arrived in another place of his right ,and this type is true to his condition, whether in the form of jasmine, or in the form of weakness, and the reason for mentioning him weakness, that he mentioned in the sense, a, and shortened, so refers to the disagreement scientists in them. And from it there is no one who is raised except in its correct comment. If it is stated in the form of the determination (Jazm), it is the correct one who joins the condition, and the one who is right, and the good, and the weak who is forced. But if he narrated it in the form of the commentary on the sheikhs that he heard from them, he is correct when he is able to communicate and listen. As for what he said in the form of weakness, when it is mentioned in the exhibition of protest and martyrdom, it is true, or good, weak or arrogant, and when it is mentioned in the response, it is weak does not succeed, and warned him by saying "

The second section is the suspended commentator. When it is mentioned in the form of al- determination (Jazm), it is correct, and if it is mentioned in the form of weakness, it may be weak, and it may be true, but it is so mentioned because it is mentioned in the sense or because it comes in a weak way. A type that illustrates the example, and showed the place of witness from it,

And I ask God the true intention, and good acceptance, he is the guardian and yes the Prophet

key words:
Commentary - Bukhari - correct - determination (Jazm) - weakness

«المقدمة»

الحمد لله الذي شَرَح صدور أهل الإسلام للسنة، فانقادت لاتباعها، وَفُنِيَت أعمار علمائهم في نشرها والذبِّ عنها، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك وأشهد أنَّ محمدًا عبده ورسوله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد: فإنَّ الاشتغال بالعلم الشرعي خَيْرٌ عاجلٌ، وثوابٌ حاصلٌ، لاسيَّما علم الحديث النبوي، ومعرفة صحيحه من سقيمه، وموصوله من منقطعه، وكان كتاب (الجامع الصحيح)، للإمام محمد بن إسماعيل البخاري، رحمه الله تعالى، قد اختص بالمرتبة العليا، ووصفه العلماء بأنه أصح كتابٍ بعد كتاب الله تعالى، قال الإمام الذهبي رحمه الله تعالى: "وأما جامع البخاري فأجل كتب الإسلام وأفضلها بعد كتاب الله تعالى"(١).

وقال الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى: "وقد رأيت الإمام أبا عبد الله البخاري في جامعه الصحيح، وقد تصدَّى للاقتباس من نورهما البهية –يعني القرآن والسنة– تقريرًا، واستنباطًا، وَرُزِقَ بحُسن نيته السعادة فيما جمع، حتى أَذْعَنَ له المُخَالف والمُوَافق وتلقى كلامه في الصحيح بالتسليم المطاوع والمفارق"(٢). أ.هـ بتصرف.

ولهذا اعتنى به العلماء قديمًا وحديثًا إلى يومنا هذا، وما زال الكتاب غضاً طرياً؛ لما احتواه من فنون العلوم كلها، وخاصة الصناعة الحديثية التي أعيت من جاء بعده، ولا زالت تحتاج إلى إبراز جوانبها الذكية؛ لردِّ باب الطَّاعنين عليه من غير رَوِيَّة.

---

١) تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، للذهبي محمد بن أحمد بن عثمان (ت: ٧٤٨هـ). ت: بشار عواد، الناشر: دار الغرب الإسلامي، ط: الأولى سنة ٢٠٠٣م، (١٤٠/٦).

٢) هدي الساري مقدمة فتح الباري بشرح صحيح البخاري، لابن حجر أحمد بن علي العسقلاني (ت:٨٥٢هـ). الناشر: مكتبة العبيكان– الرياض– ط: الثانية ١٤٢٥–٢٠٠٥م (ص٥).

وقد رأيت أن في إبراز منهج الإمام البخاري في المعلقات المذكورة في صحيحه، متبعًا في ذلك المنهج التحليلي، نفعاً لطلاب العلم، وذباً عن البخاري رحمه الله تعالى، حيث طعن فيه من لم يعرف منهجه في المعلقات وخاصة ما رواه عن مشايخه الذين سمع منهم بصيغة من صيغ التعليق، فضعف حديثه وتكلم على الصحيح، ومنهم من أساء فهم مقصود البخاري بقوله: « ما أدخلت في الجامع الصحيح إلا ما صح»(١). ولم يفهم أنه أراد أصوله دون التراجم، والأبواب، والمعلقات، فاتهمه بوجود الضعيف فيه، وأنه لم يلتزم بما اشترطه في عنوان الكتاب، فاستخرت الله تعالى، في أن أضم إلى العناية به بحثاً مستقلاً في المعلقات وأسمتيه «معلقات الإمام البخاري في صحيحه دراسة تحليلية».

والله أسأل أن يمن عليَّ بالعون على إكماله بكرمه ومنِّه، إنه سميع مجيب.

أسباب اختيار البحث:

١) الرغبة في الدفاع عن الإمام البخاري رحمه الله تعالى، ومنهجه في صحيحه حتى لا يكون ثمة مدخلٌ للمغرضين على الدين، ولا تردُّ الأحاديث الصحيحة بغير بيِّنه.
٢) إبراز الصناعة الحديثية عند البخاري رحمه الله تعالى، والتي تعد مدرسة بمفردها.
٣) زيادة التأمل في صنيع البخاري في الأحاديث التي علقها في صحيحه، ومنهجه فيها، والذي يدل على تحريه وورعة وإتقانه.
٤) الذب عن دين الله تعالى من خلال الدفاع عن مصادره الأصلية.

---

١) المرجع السابق (ص٩).

أهداف البحث:

من أهم ما يهدف إليه هذا البحث ما يلي:

١) المشاركة في محاولة تجلية المفاهيم الخاطئة المشهورة لدى بعض المعاصرين، بأن المعلقات في صحيح البخاري ما رُوِيَ منها بصيغة الجزم صحيح، وما رُوِي بصيغة التمريض فضعيف مطلقًا، ومن غير فرق بين المرفوع، والموقوف.

٢) عرض صورة واضحة لتمكن البخاري رحمه الله تعالى وإمامته في هذا الفن بكل أبوابه.

٣) إثراء المكتبة الحديثية ببحث جديد في مجال اهتمام طلاب العلم عامةً والحديث خاصةً.

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في الإجابة على الأسئلة الآتية:

١) ما منهج الإمام البخاري في المعلقات في صحيحه؟ وهل لها حكم واحد؟ أم أن هناك تفصيل؟

٢) ما أسباب التعليق عند البخاري في صحيحه؟ وما صوره؟ وما حكم كل صورة؟

٣) هل هناك فرق بين المعلق المرفوع، والموقوف؟ أم لا؟ وبين ما علقه بصيغة الجزم، وما علقه عن شيوخه الذين سمع منهم أم لا؟

الدراسات السابقة:

بعد القراءة والبحث، لم أقف على من أفرد منهج البخاري في المعلقات ببحث مستقل إلا ما ضمنه الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى في مقدمة شرح صحيح البخاري من الكلام عليه مع بقية منهجه في الصحيح كله، وكذا في النكت له على مقدمة ابن الصلاح، ومقدمة تغليق التعليق، ويُعَد أفضل من تكلم فيها من المتقدمين، وكذا ما ذكره العلماء في كتب المصطلح على سبيل الإجمال، والله أعلم.

منهجي في البحث: سرت في كتابة البحث على المنهج التالي:

١) قمت بتعريف الحديث المعلق عند جمهور المحدثين، وبيان ما يتعلق به من مسائل، وحكمه.
٢) قدمت لمبحث المعلقات عند البخاري بتمهيد، ذكرت فيه نسبه، ومولده، ووفاته، والاسم العلمي لصحيحه، والمراد بالمعلقات عنده، وعددها.
٣) قسمت المعلقات عند البخاري في صحيحه، إلى المرفوع منها، والموقوف، وأفردت كل قسم بمبحث مستقل، وجعلت كل قسم في أنواع، وأفردت كل نوع في مطلب مستقل، مع ذكر مثال لكل نوع، وبيَّنت الشاهد منه.
٤) ذكرت مع كل قسم ونوع، السبب الذي علقه البخاري من أجله، مع ذكر مثال عليها يوضحها.
٥) قمت بتخريج الأمثلة التي لم يخرجها البخاري في موضع آخر من صحيحه، بعزوها إلى مصادرها الأصلية، مع ذكر اسم الكتاب، والباب، والجزء، والصفحة، ورقم الحديث إن وجد، مع ذكر المتابعات والشواهد عند الحاجة إليها.
٦) اكتفيت في الروايات التي وصلها البخاري في موضع آخر من صحيحه بعزوها إلى موضعها من الصحيح، مع ذكر الكتاب، والباب، والجزء، والصفحة، ورقم الحديث إن وجد.
٧) ذكرت الأمثلة مع عزوها إلى أماكنها من الجامع الصحيح في الأصل طلبًا للفائدة.
٨) اقتصرت في التراجم على من اقتضى المقام معرفة حالهم جرحًا وتعديلًا، بينما المتفق على توثيقهم، اكتفيت أحيانًا بتوثيق الحافظ ابن حجر لهم في التقريب؛ طلبًا للاختصار.
٩) لم أترجم لرجال الأحاديث التي وصلها البخاري في صحيحه، لاتفاق العلماء على قبول روايتهم؛ طلبًا للاختصار.
١٠)أفردت مطلبًا عمن روى عنهم البخاري بصيغة «قال» وهم من شيوخه الذين سمع منهم، وذكرت أقوال العلماء في المسألة مع الترجيح.

١١) أفردت مطلبًا في خلاصة القول على المعلقات المرفوعة بصيغتي الجزم، والتمريض، والرد على من خالف في ذلك.

١٢) عرفت المصلحات الحديثية عند ورودها في أول مرة، من مصادرها الأصلية.

١٣) ذكرت طبعات المصادر والمراجع التي اعتمدت عليها في البحث مع أول ذكر لها. مع الجزء والصفحة عند النقل منها.

حدود البحث:

يختص هذا البحث بإبراز منهج الإمام البخاري في المعلَّقات في صحيحه المرفوعة منها، والموقوفة، وحكم كل نوع منها مع ذكر مثال يوضح مراد الإمام البخاري رحمه الله تعالى، والفرق بينها وبين المعلق عند جمهور المحدثين.

خطة البحث:

وقسمت البحث في هذا الموضوع إلى مقدمة، وفصلين، وخاتمة.

المقدمة: احتوت على الافتتاحية، وبيان أهمية علم الحديث، وأسباب اختيار الموضوع، والهدف من البحث، ومشكلته، والدراسات السابقة فيه، ومنهجي في البحث، وحدوده، وخطتي في البحث.

الفصل الأول: الحديث المعلق عند جمهور المحدثين.

الفصل الثاني: المعلقات عند الإمام البخاري في صحيحه، وفيه: تمهيد، ومبحثان.

التمهيد: ذكرت فيه نسب البخاري، ومولده، ووفاته، والاسم العلمي لصحيحه، والمراد بالمعلقات فيه، وعددها.

المبحث الأول: المعلق المرفوع، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: ما يوجد من المعلق المرفوع موصولاً في موضع آخر من صحيحه وفيه فرعان:

الفرع الأول: ما علقه بصيغة الجزم، كقال، ورَوَى، وذَكَر، وغيرها، وهو موصول في موضع آخر من صحيحه.

الفرع الثاني: ما علقه بصيغة التمريض، كرُوِيَ، ويُرْوَى، ويُذْكَر، وغيرها، وهو موصول في موضع آخر من صحيحه.

المطلب الثاني: ما لا يوجد في صحيحه إلا معلقًا، وهو مرفوع، وفيه ثلاثة فروع:

الفرع الأول: ما علقه بصيغة الجزم، كقال، ورَوَى وذكَرَ، وغير ذلك.

الفرع الثاني: قول البخاري: «قال فلان»، وفلان هذا من شيوخه الذين سمع منهم، هل يعد من المعلق بصيغة الجزم، أم على شرطه؟

الفرع الثالث: ما علقه بصيغة التمريض، كرُوِيَ، ويُرْوَى، ويذكر، وغيرها.

المطلب الثالث: خلاصة القول في المعلقات بصيغتي الجزم، والتمريض عند البخاري في صحيحه، والرد على من خالف ذلك.

المبحث الثاني: المعلق الموقوف، وفيه مطالبان:

المطلب الأول: ما علقه بصيغة الجزم، كقَال، ورَوَى، وذَكَر، وغيرها.

المطلب الثاني: ما علقه بصيغة التمريض، كرُوِي، ويُرْوَى، ويذكر، وفيه ثلاثة فروع:

الفرع الأول: ما علقه بصيغة التمريض، وهو ضعيف.

الفرع الثاني: ما علقه بصيغة التمريض، لوروده بطريق ضعيف، وآخر صحيح.

الفرع الثالث: ما علقه بصيغة التمريض، لوروده بالمعنى، وهو صحيح.

الخاتمة:

وضمنتها أهم النتائج التي توصلت إليها، ثم أعقبتها بفهارس علمية للبحث، والله تعالى أسأل أن ينفع بهذا البحث كاتبه، وقارئه، وأن يجعله مما خلص لوجهه القصد، وانضبط بمنهج الشرع وحظى منه بالقبول، وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

الفصل الأول: الحديث المعلق عند جمهور المحدثين

الحديث المعلق من أنواع الحديث الضعيف بسبب السقط في الإسناد؛ وقد عرفه العلماء بما يميزه عن غيره من أنواع الضعيف بسبب السقط في السند، فما هو الحديث المعلق؟

أولاً: تعريفه في اللغة:

المعلق: اسم مفعول من التعليق، تقول: عَلَقَ الشَّيءّ بالشيءْ، أي: نشب فيه، واستمسك به، وعلق الشَّيءْ بالشَّيء، أناطَ به، ورَبَطه، وجَعَله مُعْلَّقاً[1] .

ثانياً: في اصطلاح المحدثين:

ما حذف من مبتدأ إسناده (من جهة المصنف)، واحد فأكثر، على التوالي، ولو إلى آخر الإسناد[2]، بصيغة لا تقتضي التصريح بالسماع [3]، (سواء أكان بصيغة الجزم، أم بصيغة التمريض).

مثاله: كأن يقول البخاري مثلاً: قال محمد بن جعفر: حدثنا شعبة، عن قتادة، عن أنس، عن النبي صلى الله عليه وسلم.

فمحمد بن جعفر، لم يعاصر البخاري، بل هو شيخ شيخه، فيكون الساقط راوٍ واحد في أول السند.

---

١) انظر: المحكم والمحيط الأعظم، لابن سيدة علي بن إسماعيل المرسي (المتوفى: ٤٥٨هـ)، ت: د. عبد الحميد هنداوي، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، ط: الأولى ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م، (٢٠٨/١). ولسان العرب، لابن منظور، محمد بن مكرم (المتوفى: ٧١١هـ)، الناشر: دار صادر، ط: الثالثة ١٤١٤هـ (١٠/ ٢٦١).

٢) علوم الحديث، لابن الصلاح، أبو عمرو بن عثمان الشهرزوري (المتوفى: ٦٤٣هـ)، ت: نور الدين عتر، ط: دار الفكر – سوريا، ط: ١٤٠٦هـ– ١٩٨٦م، (ص ٦٩). وهدي الساري مقدمة فتح الباري بشرح صحيح البخاري، لابن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، ت: عبد القادر شيبة الحمد، الناشر: العبيكان، ط: الثانية ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٥م، (١٩).

٣) تغليق التعليق على صحيح البخاري، لابن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، ت: سعيد القزقي، الناشر: المكتب الإسلامي – بيروت، ط: الأولى ١٤٠٥هـ (٨/١).

أو يقول البخاري: قال شعبة، عن قتادة، عن أنس، عن النبي صلى الله عليه وسلم.

فيكون الساقط، راويان في أوله، وهنا يشترك المعلق مع نوع آخر من أنواع الحديث الضعيف بسبب انقطاع السند، وهو المعضل، الذي سقط منه راويان، أو أكثر على التوالي، في موضع من السند[١].

فبينهما عموم وخصوص، إذا كان الساقط راويان على التوالي في أول السند، فيسمى معلق معضل، وإذا كان الساقط راويان لكن في أثناء السند فهو معلق فقط، وإذا كان الساقط راوٍ واحد في أول السند فهو المنقطع [٢].

وإذا كان في آخر السند فهو المرسل [٣]، وبذلك يتميز المعلق عن بقية أنواع الحديث الضعيف بسبب الانقطاع الظاهر في السند، والله أعلم.

أو يقول البخاري: روى عن قتادة، أو عن أنس، أو حتى عن النبي صلى الله عليه وسلم مباشرة فكل هذا من صور المعلق، وألخصها فيما يلي:

١- أن يحذف راوٍ واحد في أول السند من جهة المصنف.
٢- أن يحذف أكثر من راوٍ في أول السند.
٣- أن يحذف جميع السند إلى التابعي.
٤- أن يحذف جميع السند إلى الصحابي.
٥- أن يحذف السند كله مع إضافة القول إلى قائله كأن يقول: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم.

١) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، لابن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، ت: نور الدين عتر، الناشر: مطبعة الصباغ – دمشق، ط: الثالثة ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م، (٨٣/١).

٢) الحديث المنقطع، هو: ما سقط منه راوٍ واحد في أي موضع من السند. المرجع السابق (٨٤/١).

٣) الحديث المرسل، هو: ما سقط من آخره من بعد التابعي. نزهة النظر (٨٢/١).

وزدت في التعريف "سواء كان بصيغة الجزم أو بصيغة التمريض": ردًّا على من قيده بصيغة الجزم فقط، كابن الصلاح [١]، والنووي [٢]، والعراقي[٣]، على خلاف ما عليه كثير من المتأخرين.

قال الحافظ العراقي: وقد سمى غير واحد من المتأخرين ما ليس بمجزوم تعليقاً، منهم الحافظ المزي، فذكر في الأطراف ما في البخاري، وعلم عليه علامة التعليق، وكذا فعل غير واحد من الحفاظ، يقول: ذكره البخاري تعليقاً مجزوماً أو تعليقاً غير مجزوم به [٤].

وقال السيوطي في تدريب الراوي: بل النووي رحمه الله تعالى: استعمله حيث أورد في الرياض حديث عائشة رضي الله عنها "أمرنا أن ننزل الناس منازلهم" [٥].

قال: ذكره مسلم في صحيحه تعليقاً [٦]. وقال ابن حجر بعد ما عرف التعليق وألفاظه: وما أشبه ذلك من صيغ الجزم والتمريض [٧].

---

١) علوم الحديث، لابن الصلاح (ص ٧٠).

٢) تقريب النواوي، مع تدريب الراوي للسيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر (المتوفى: ٩١١هـ)، ت: طارق عوض الله، الناشر: دار العاصمة، ط: الولى ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م (١٣٦/١).

٣) قال الحافظ العراقي في ألفيته: أن يكون في أول الإسناد حذف .. مع صيغة الجزم متعلقاً عرف . راجع: ألفية العراقي المسماة" التبصرة والتذكرة في علوم الحديث، للعراقي، عبد الرحيم بن الحسين (المتوفى: ٨٠٦هـ)، ت: العربي الفرياطي، الناشر: دار المنهاج – الرياض، ط: الثانية ١٤٢٨هـ، (ص ٤٤).

٤) التقييد والإيضاح لما أطلق وأغلق من مقدمة ابن الصلاح، للعراقي، عبد الرحيم بن الحسين (المتوفى: ٨٠٦هـ)، ت: محمد عبد الله شاهين، ط: دار الكتب العلمية –بيروت، ط: الأولى ١٤١٧هـ – ١٩٢٦م، (ص ٧٨-٧٩).

٥) تدريب الراوي شرح تقريب النواوي، للسيوطي (٣٤٥/١).

٦) مقدمة صحيح مسلم، المسمى بـ "المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم"، لمسلم بن الحجاج القشيري (المتوفى: ٢٦١هـ)، ت: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، د.ت، (٦/١)، والحديث وصله أبو نعيم الأصبهاني (المتوفى: ٤٣٠هـ)، ت: محمد حسن الشافعي، ط: الأولى ١٤١٧هـ – ١٩٩٦م، (٥٧/٨٩/١).

٧) تغليق التعليق، لابن حجر (٨/١).

صيغ رواية الحديث المعلق:

يروى الحديث المعلق عادة بواحدة من هذه الألفاظ: قال، ذكر، روى، عن، قيل، رُوي، يذكر، يُروى، بلغني عند الإمام مالك في الموطأ [١].

مسألة: هل يدخل في المعلق؛ قول المصنف عن شيخه: قال فلان ؟

الجواب: لا، وهذه حكمها حكم المعنعن، واشترط للحكم باتصالها أمران:

الأول: لقاء الراوي عمن روى عنه، والثاني: سلامة الراوي من التدليس [٢].

أول من أطلق مصطلح المعلق على الحديث:

قال ابن الصلاح، وابن حجر، واللفظ له: فأما تسمية هذا النوع بالتعليق، فأول ما وجد ذلك في عبارة الحافظ الأوحد أبي الحسن علي بن عمر الدارقطني، وتبعه عليه من بعده [٣].

سبب تسميته بالمعلق:

سمي بذلك؛ لأن الحديث لما حذف أوله صار كالشيء المقطوع من الأرض الموصول من الأعلى بالسقف، قال ابن الصلاح: وكأن هذا التعليق مأخوذ من تعليق الجدار، وتعليق الطلاق ونحوه، لا يشترك الجميع فيه من قطع الاتصال [٤].

وتعقبه البلقيني في محاسن الاصطلاح بقوله: أخذه من تعليق الجدار ظاهر، أما من تعليق الطلاق ونحوه، فليس التعليق هناك، لأجل قطع الاتصال، بل لتعليق أمر على أمر، بدليل استعماله في الوكالة، والبيع، وغيرهما، بل وفي الصلاة أيضاً، فلا يصح أن يكون تعليق الطلاق؛ لأجل

---

١) علوم الحديث في ضوء تصنيفات المحدثين النقاد، للمليباري حمزة بن عبد الله، الناشر: دار ابن حزم – بيروت، ط: الأولى ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٣م، (ص ١٩٤).

٢) علوم الحديث، لابن الصلاح (ص ٦١).

٣) تغليق التعليق، لابن حجر (٢/٧)، وصيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط، لابن الصلاح، عثمان بن عمرو (المتوفى: ٦٤٣هـ)، ت: موفق عبد القادر، الناشر: دار الغرب الإسلامي – بيروت، ط: الثانية ١٤٠٨هـ، (ص ٧٦).

٤) علوم الحديث، لابن الصلاح (ص ٧٠).

قطع الاتصال إلا أن يراد به قطع اتصال حكم التنجيز باللفظ إن كان منجزاً [١]. قال الشيخ عبد الكريم الخضير في شرح النخبة: لعل مراد ابن الصلاح تعليق المرأة لا تعليق الطلاق، ومنه قوله تعالى: ﴿فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمَيْلِ فَتَذَرُوهَا كَالْمُعَلَّقَةِ ۚ ﴿١٢٩﴾﴾[النساء:١٢٩]، أي ليست مطلقة ولا ذات زوج [٢].

قال القرطبي: هذا تشبيه بالشيء المعلق من شيء؛ لأنه لا على الأرض استقر ولا عل ما علق عليه انحمل، ومنه قول المرأة في حديث أم زرع: "إن أنطلق أطلق، وإن أسكت أعلق" [٣].

وهذا ما رجحه الحافظ في النكت عقب كلام البلقيني، بقوله: وهذا الذي يتعين مراداً للمصنف [٤].

حكم الحديث المعلق:

الحديث المعلق ضعيف؛ لأنه فقدَ شرطاً من شروط القبول، وهو اتصال السند بحذف راوٍ في أوله أو أكثر على التوالي، ولا يعرف حال الساقط جرحاً ولا تعديلاً[٥]، ومع ذلك فهو من الضعيف الذي ينجبر بمجيئه من طق أخرى، ولا يضر في قبول الحديث إذا عرف الراوي الذي سقط اسمه من طرق أخرى، وحكم عليه بما هو أهله، والله أعلم..

١) محاسن الاصطلاح/ للبلقيني، عمر بن رسلان العسقلاني (المتوفى: ٨٠٥هـ)، ت: د. عائشة عبد الرحمن، الناشر: دار المعارف، د. ت، (ص ٢٢٨).

٢) تحقيق الرغبة في توضيح النخبة، للشيخ عبد الكريم الخضير، الناشر: دار المنهاج، ط: السادسة ١٤٣٤هـ، (ص ٨٢).

٣) الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي، محمد بن أحمد الأنصاري (المتوفى: ٦٧١هـ)، ت: أحمد البردوني، وإبراهيم أطفيش، الناشر: دار الكتب المصرية، ط: الثانية ١٣٨٤هـ – ١٩٦٤م، (٤٠٧/٥).والحديث أخرجه البخاري في صحيحه، ت: محمد زهير، الناشر: طوق النجاة، ط: الأولى: ١٤٢٢هـ ، في كتاب النكاح – باب حسن العشرة مع الأهل (٥١٨٩/٢٧/٧) عن عائشة مرفوعا ومطولاً.

٤) النكت على كتاب ابن الصلاح، لابن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، ت: ربيع المدخلي، دار الأمام أحمد، ط: الأولى ١٤٣٠ هـ- ٢٠٠٩م، (٦٠٣/٢).

٥) الوسيط في علوم الحديث، للشيخ محمد أبو شهبة، الناشر: دار الفكر العربي، ط: الأولى، د. ت، (ص ٢٩٥).

الفصل الثاني: المعلقات عند الإمام البخاري في صحيحه

التمهيد وفيه مسائل:

المسألة الأولى: نسب الإمام البخاري، ومولده ووفاته:

نسبه: هو أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بَرْدزبه الجعفي البخاري [١].

وقد اختلف في ضبط جده الأعلى (بردزبه):

فقد ضبطه الأمير ابن ماكولا: بباء موحدة مفتوحة، ثم راء ساكنة، ثم دال مهملة مكسورة، ثم زاي ساكنة، ثم باء موحدة، ثم هاء [٢]، وقال ابن حجر: هذا هو المشهور في ضبطه [٣]. وقال الذهبي: بَرْدَزبة، وقيل: بَرْدُزبة، وهي لفظة بخارية، ومعناها الزُرَّاع [٤]. وكذا ضبطها المزي في تهذيب الكمال [٥].

مولده: اتفقوا على أن الإمام البخاري ولد بعد صلاة الجمعة، لثلاث عشرة ليلة خلت من شوَّال، سنة أربع وتسعين ومائة، وقد ذهب بصره في صغره فرأت والدته في المنام إبراهيم عليه السلام، فقال لها: يا هذه قد رَدَ الله على ابنك بصره لكثرة بكائك، أو دعائك [٦].

وفاته: توفي رحمه الله تعالى ليلة السبت، ليلة عيد الفطر عند صلاة العشاء، ودفن بعد الفطر بعد صلاة الظهر، سنة ستا وخمسين ومائتين، في

---

١) هدي الساري مقدمة فتح الباري، لابن حجر (ص ٥٠١).

٢) الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب، لابن ماكولا، ط: دار الكتب العلمية – بيروت، (٢٥٩/٨).

٣) هدي الساري مقدمة فتح الباري، لابن حجر (ص ٥٠١).

٤) سير أعلام النبلاء، للذهبي (٣٩١/١٢).

٥) تهذيب الكمال، للمزي (٤٣١/٢٤).

٦) تاريخ بغداد للخطيب البغدادي (٣٤/٢) وسير أعلام النبلاء، للذهبي (٤٦٦/١٢)، وهدي الساري، لابن حجر (ص ٥١٨).

قرية (خرتنك) وهي على بعد ثلاثة فراسخ من سمرقند، وكان في زيارة أقرباء له فيها [1].

المسألة الثانية: الاسم العلمي لكتابه (الجامع الصحيح)

(الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه)

المسألة الثالثة: المراد بالمعلقات عند البخاري في صحيحه:

هي الأحاديث المرفوعة، والآثار الموقوفة التي لم يوصلها البخاري في كتابه الجامع الصحيح بحذف أول إسناده.

المسألة الرابعة: عدد المعلقات في صحيح البخاري:

قال الحافظ ابن حجر: جملة ما في الكتاب من التعاليق ألف وثلاثمائة وواحد وأربعون حديثاً وأكثرها مكرر مخرج في الكتاب أصول متونه، وليس فيه من المتون التي لم تخرج في الكتاب ولو من طريق أخرى إلا مائة وستون حديثاً ... وهذه العدة خارج عن الموقوفات على الصحابة، والمقطوعات عن التابعين فمن بعدهم، وقد استوعبت وصل جميع ذلك في كتاب تغليق التعليق [2].

---

١) هدي الساري، لابن حجر (ص ١٠).

٢) المرجع السابق (ص ٤٩٣).

المبحث الأول: المعلق المرفوع[١]:

المطلب الأول: ما يوجد من المعلق المرفوع موصولاً في موضع آخر من الصحيح.

الفرع الأول: ما علقه بصيغة الجزم من المرفوع الموصول في موضع آخر. وهذا الفرع السبب في تعليقه أن البخاري رحمه الله تعالى من عادته ألا يكرر شيئًا إلا لفائدة، كما قال رحمه الله تعالى في بَابُ قَصْرِ الخُطْبَةِ بِعَرَفَةَ: يزاد في هذا الباب حديث مالك، عن ابن شهاب، ولكني لا أريد أن أدخل معادًا[٢].

فإذا كان المتن يشتمل على أحكام، كرره في الأبواب بحسبها، أو قطعه في الأبواب إذا كانت الجملة يمكن انفصالها من الجملة الأخرى، ومع ذلك فلا يكرر الإسناد، بل يغاير بين رجاله إما شيوخه أو شيوخ شيوخه ونحو ذلك[٣]، فيستفيد بذلك تكثير الطرق لذلك الحديث[٤].

وإذا ضاق مخرج الحديث ولم يكن له إلا إسناد واحد، واشتمل على أحكام واحتاج إلى تكرارها، فإنه –والحالة هذه– إما أن يختصر المتن، أو يختصر الإسناد[٥]، خشية التطويل[٦].

---

١) المرفوع، هو ما أضيف إلى النبي –صلى الله عليه وسلم– من قولٍ أو فعل أو تقرير أو صفة سواء كان متصلًا أو منقطعًا أو مرسلًا. الوسيط لأبي شهبة (٢٠٤).

٢) هدي الساري مقدمة فتح الباري لابن حجر (١٨)، وقال عَقِبَهُ: وإن كان قد وقع له من ذلك شيء فمن غير قصد، وهو قليل جدًا.

٣) النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر (١/ ٣٠٩).

٤) هدي الساري مقدمة فتح الباري لابن حجر (١٧).

٥) النكت لابن حجر (٢٠٩/١).

٦) فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، للعراقي، للإمام السخاوي أبو الخير محمد بن عبد الرحمن (المتوفى: ٩٠٢هـ). ت: علي حسين علي، الناشر: مكتبة السنة– مصر– ط. الأولى: ١٤٢٤هـ –٢٠٠٣ م (٧٧/١).

يتلخص مما سبق: أنَّ ما علَّقه البخاري، ووصله في موضع آخر من كتاب الجامع الصحيح على أربعة أنواع، وسأعيدها مع ذكر مثال لكل نوع منها:

النوع الأول: ما كرره بلفظه، وغاير بين شيوخه.

مثاله: ما أخرجه في صحيحه[١] في كتاب الإيمان- باب قول النبي صلى الله عليه وسلم: «الدين النصيحة» لله ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم، (١/٢١/٥٧). قال: حدثنا مسدد، قال: حدثنا يحيى، عن إسماعيل، قال: حدثني قيس بن أبي حازم، عن جرير بن عبد الله، قال: «بايعت رسول الله -صلى الله عليه وسلم- على إقامة الصلاة، وإيتاء الزكاة والنصح لكل مسلم».

وأعاده في كتاب المواقيت- باب البيعة على إقامة الصلاة (١/١١١/٥٢٤): قال: حدثنا محمد بن المثنى، قال: حدثنا يحيى، عنه، بلفظه. لكنه غاير بين شيوخه، ففي الأول شيخه مسدد، وفي الثاني شيخه محمد بن المثنى.

النوع الثاني: ما اختصر متنه في الأبواب وغير في إسناده.

مثاله: ما أخرجه في كتاب الصلاة- باب سترة الإمام سترة من خلفه (١/١٠٥/٤٩٤): حدثنا إسحاق، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- كَانَ إِذَا خَرَجَ يَوْمَ العِيدِ أَمَرَ بِالحَرْبَةِ، فَتُوضَعُ بَيْنَ يَدَيْهِ، فَيُصَلِّي إِلَيْهَا وَالنَّاسُ وَرَاءَهُ، وَكَانَ يَفْعَلُ ذَلِكَ فِي السَّفَرِ، فَمِنْ ثَمَّ اتَّخَذَهَا الْأُمَرَاءُ».

وأعاده مختصرًا في كتاب الصلاة- باب الصلاة إلى الحربة (١/١٠٦/٤٩٨) قال:

---

١) الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه، للبخاري محمد بن إسماعيل الجعفي (المتوفى: ٢٥٦هـ) ت: محمد زهير، الناشر: دار طوق النجاة، ط: الأولى ١٤٢٢هـ.

حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، عن نَافِعٌ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ -رضي الله عنهما-: «أَنَّ النَّبِيَّ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- كَانَ يُرْكَزُ لَهُ الحَرْبَةُ فَيُصَلِّي إِلَيْهَا».

فنلاحظ: أنه اختصر متن الحديث على جزء منه، وغيّر في إسناده أيضاً فشيخه في الأول: إسحاق، وفي الثاني: مسدد.

النوع الثالث: ما اختصر فيه المتن وأعاده بنفس السند.

مثاله: ما أخرجه في كتاب الآذان- باب من جلس في المسجد ينتظر الصلاة وفضل المساجد (٦٦٠/١٣٣/١): حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، قَالَ: حَدَّثَنِي خُبَيْبُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ حَفْصِ بْنِ عَاصِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- قَالَ: «سَبْعَةٌ يُظِلُّهُمُ اللَّهُ فِي ظِلِّهِ... فذكره بتمامه».

وأعاده مختصرًا بنفس الإسناد، في كتاب الرقاق - باب البكاء من خشية الله (٦٤٧٩/١٠١/٨) قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عنه، مختصرًا على: «سَبْعَةٌ يُظِلُّهُمُ اللَّهُ: رَجُلٌ ذَكَرَ اللَّهَ فَفَاضَتْ عَيْنَاهُ».

النوع الرابع: تكرار المتن مع اختصار السند، وهو على نوعين:

الأول: تكرار المتن الواحد بإسناد واحد، مع اختصار السند في أحد الموضعين.

مثاله: ما أخرجه في كتاب أحاديث الأنبياء – باب ما ذكر عن بني إسرائيل (٣٤٦٣/١٧٠/٤)، قال: حَدَّثَنِي مُحَمَّدٌ، قَالَ: حَدَّثَنِي حَجَّاجٌ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنِ الحَسَنِ، حَدَّثَنَا جُنْدَبُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، فِي هَذَا المَسْجِدِ، وَمَا نَسِينَا مُنْذُ حَدَّثَنَا..«كَانَ فِيمَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ رَجُلٌ بِهِ جُرْحٌ... الحديث».

وأخرجه في كتاب الجنائز -باب ما جاء في قاتل النفس (٣٦٤/٨٢/١)، وَقَالَ حَجَّاجُ بْنُ مِنْهَالٍ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عنه بلفظه.

الثاني: اختصار الإسناد المتكرر لأكثر من متن في باب واحد.

مثاله: الأحاديث التي أخرجها، بسنده، ثم علقها عقبه في الباب، كما في باب الصلاة بعد الفجر حتى ترتفع الشمس(١)، وفي باب المساجد التي على طريق المدينة والمواضع التي صلى فيها النبي صلى الله عليه وسلم(٢) من كتاب الصلاة.

النوع الثاني: ما علَّقه بصيغة التمريض، من المرفوع الموصول في موضع آخر:

قاله الزركشي نقلًا عن مغلطاي: ويأتي بصيغة التمريض وهي صحيحه مخرجة في كتابه وهذا القسم، وإن كان يسيرًا، فالسبب في ذكره بهذه الصيغة، أنه اختصر الحديث، أو أتى به بالمعنى، لوجود الخلاف المشهور في جواز الرواية بالمعنى، وفي جواز اختصار الحديث(٣)(٤).

مثال الأول: وهو ما علَّقه بصيغة التمريض للاختصار:

ما ذكره في كتاب الصلاة –باب ذكر العشاء والعتمة (١١٧/١) وَيُذْكَرُ عَنْ أَبِي مُوسَى، قَالَ: «كُنَّا نَتَنَاوَبُ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عِنْدَ صَلاَةِ العِشَاءِ فَأَعْتَمَ بِهَا».

ثم أعاده موصولًا في باب فضل العشاء (٥٦٧/١١٨/١): حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ العَلاَءِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ بُرَيْدٍ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى،

---

١) صحيح البخاري (١٢٠/١).

٢) المرجع السابق (١٠٣/١).

٣) النكت على مقدمة ابن الصلاح للزركشي محمد بن عبد الله بهادر، (ت: ٧٩٤هـ): زين العابدين محمد، الناشر: أضواء السلف، ط: الأولى ١٤١٩هـ– ١٩٩٨م، (٢٤٠/١).

٤) اختلف العلماء في حكم اختصار الحديث، وحكم الرواية بالمعنى، ولخص القول فيهما الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى، فقال: أما اختصار الحديث، فالأكثرون على جوازه بشرط أن يكون الذي يختصره عالماً، وأما الرواية بالمعنى فالخلاف فيها شهيرٌ، والأكثر على الجواز أيضًا، ومن أقوى حججهم: الإجماع على جواز شرح الشريعة للعجم بلسانهم للعارف به، فإذا جاز الإبدال بلغة أخرى، فجوازه باللغة العربية أولى... الخ، انظر نزهة النظر (٩٧/١).

قَالَ: «كُنْتُ أَنَا وَأَصْحَابِي الَّذِينَ قَدِمُوا مَعِي فِي السَّفِينَةِ نُزُولًا فِي بَقِيعِ بُطْحَانَ، وَالنَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْمَدِينَةِ، فَكَانَ يَتَنَاوَبُ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عِنْدَ صَلاَةِ العِشَاءِ كُلَّ لَيْلَةٍ نَفَرٌ مِنْهُمْ، فَوَافَقْنَا النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَلَهُ بَعْضُ الشُّغْلِ فِي بَعْضِ أَمْرِهِ، فَأَعْتَمَ بِالصَّلاَةِ... الحديث».

فلما اختصره في الموضع الأول عدل عن الجزم، ليشير إلى الخلاف في جواز اختصار الحديث[١].

مثال الثاني: وهو ما علَّقه بصيغة التمريض، لروايته بالمعنى:

قال البخاري في كتاب الطب–باب الرقى بفاتحة الكتاب (١٣١/٧)، وَيُذْكَرُ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في الرقى بفاتحة الكتاب.

ثم أسنده في باب الشرط في الرقية بقطيع من الغنم (٥٧٣٧/١٣١/٧): حَدَّثَنِي سِيدَانُ بْنُ مُضَارِبٍ أَبُو مُحَمَّدٍ البَاهِلِيُّ: حَدَّثَنَا أَبُو مَعْشَرٍ البَصْرِيُّ، حَدَّثَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ الأَخْنَسِ أَبُو مَالِكٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: «أَنَّ نَفَرًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَرُّوا بِمَاءٍ، فِيهِمْ لَدِيغٌ أَوْ سَلِيمٌ، فَعَرَضَ لَهُمْ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ المَاءِ، فَقَالَ: هَلْ فِيكُمْ مِنْ رَاقٍ... الحديث».

وليس فيه الرقية بفاتحة الكتاب من كلام النبي صلى الله عليه وسلم، بل من تقريره على الرقية بها فعَزْوُها للنبي صلى الله عليه وسلم من باب الرواية بالمعنى؛ ولذلك لم يجزم بها وإن كانت على شرطه، ومما يدل على ذلك أنه علقه بلفظه في موضع آخر فذكره بصيغة الجزم، في كتاب الإجازة –باب ما يعطى في الرقية بفاتحة الكتاب (٩٢/٣).

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ –رضي الله عنهما–: عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَحَقُّ مَا أَخَذْتُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا كِتَابُ اللَّهِ»[٢].

---

١) التقييد والإيضاح للعراقي (٣٣–٣٤).

٢) انظر: التقييد والإيضاح للعراقي (٣٤)، تدريب الراوي (١٦٥/١).

المطلب الثاني: ما لا يوجد في صحيحه إلا معلَّقًا من الأحاديث المرفوعة.

الفرع الأول: ما علقه بصيغة الجزم من هذا النوع، كقال، ورَوَى، وذَكر[1].

حكمه: إن روايته بهذه الصيغة لحديث معلق: حكم بصحته إلى من علقه[2]، قلت: فلو علَّقه إلى النبي صلى الله عليه وسلم كان صحيحًا، وكذا إلى الصحابي، وأما إن علقه إلى ما دون الصحابي فننظر في باقي الرواة الذين ذكرهم في الإسناد، فبعضهم يلتحق بشرطه، وبعضهم صحيح عند غيره، وبعضهم ضعيف من جهة الانقطاع خاصة[3]، وسأفصله بالمثال فيما يلي:

القسم الأول: ما يلتحق بشرطه[4] مما أورده معلقًا بصيغة الجزم، ولم يوصله في موضع آخر.

والسبب في ذلك: إما لكونه أخرج ما يقوم مقامه فاستغنى عن إيراد هذا المعلق مستوفي السياق؛ طلبًا للاختصار، وإما لكونه لم يسمعه من

---

١) التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث، للنووي، يحيى بن شرف (المتوفى: ٦٧٦هـ)، ت: محمد عثمان الخشت، الناشر: دار الكتاب العربي- بيروت- ط: الأولى: ١٤٠٥هـ -١٩٨٥م. (٢٧-٢٨).

٢) علوم الحديث لابن الصلاح (٢٤).

٣) النكت على ابن الصلاح، لابن حجر (٣٠٩-٣١٠).

٤) قال السيوطي رحمه الله تعالى: قولنا في هذا القسم: ما يلتحق بشرطه، ولم نقل: إنه على شرطه؛ لأنه وإن صح فليس من نمط الصحيح المسند، نبه عليه ابن كثير. تدريب الراوي للسيوطي (١٦٣/١).

قلت: قال ابن كثير: وما كان من التعليقات صحيحاً فليس من نمط الصحيح المسند فيه، الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث، لابن كثير عماد الدين إسماعيل (المتوفى: ٧٧٤هـ)، الناشر: دار ابن الجوزي، ط: الأولى: ١٤٣٥ (٣٧). وقال ابن حجر: وإن كان ثقة في نفسه فلا يرتقي إلى شرط أبي عبد الله المؤلف في الصحيح فيعلق حديثه تارة أصلا، وتارة في المتابعات، تغليق التعليق (٨/١).

شيخه، وإنما أخذه مذاكرةً أو إجازةً، أو شك في سماعه فما رأى أن يسوقه مساق الأصل[١].

قلت: ومنها ما علَّقه بحذف جميع إسناده، ولم يخرجها في موضعٍ آخر، ومنها ما علَّقه بحذف أوله فقط.

مثال ما حذف جميع إسناده:

قوله في كتاب الصيام – باب سواك الرطب واليابس للصائم (٣١/٣).
وَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَوْلاَ أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي لَأَمَرْتُهُمْ بِالسِّوَاكِ عِنْدَ كُلِّ وُضُوءٍ»[٢].

١) هدي الساري مقدمة فتح الباري، لابن حجر (١٩)، وتدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، للسيوطي (١٦١/١- ١٦٢).

٢) النكت على ابن الصلاح، لابن حجر (٣١١/١)، والحديث أخرجه النسائي في السنن الكبرى (كتاب الصيام –باب السواك للصائم بالغداة والعشي.. (٣٠٤٣/٢٩١/٣) ت: حسن شلبي، الناشر: مؤسسة الرسالة– بيروت –ط: الأولى –١٤٢١هـ –٢٠٠١م. وأحمد في المسند (١٦ /٩٩٢٨/٢٢)، وفي (٤٠٨/١٦- ١٠٦٩٦/٤٠٩) ت: شعيب الأرناؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة– ط: الأولى:١٤٢١هـ –٢٠٠١م. وابن خزيمة في صحيحه (١١٠/١- ١١- ١٤٠/١١١). ت: محمد الأعظمي، الناشر: المكتب الإسلامي– بيروت– د–ت. وابن الجارود في المنتقى من السنن المسندة (٦٣). ت: عبد الله البارودي، الناشر: مؤسسة الكتاب الثقافية بيروت. ط: الأولى ١٤٠٨هـ –١٩٨٨م– وأخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار (٢٣٤/٤٣/١) ت: محمد النجار، ومحمد سيد جاد الحق، الناشر: عالم الكتب، ط: الأولى ١٤١٤ هـ –١٩٩٤م، وابن عبد البر في التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (١٩٧/٧)، ت: مصطفى العلوي، ومحمد البكري، الناشر: وزارة عموم الأوقاف– المغرب، ط: الأولى ١٣٨٧هـ.

جميعهم: من طرق عن مالك، عن ابن شهاب، عن حميد بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة مرفوعا بلفظه. ورجاله ثقات، وللحديث أصل أخرجه البخاري في صحيحه– كتاب الجمعة– باب السواك يوم الجمعة (٨٨٧/٤/٢) من طريق مالك، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة رضي الله عنه ،أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «لَوْلاَ أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي أو على الناس لَأَمَرْتُهُمْ بِالسِّوَاكِ مع كل صلاة».

مثال لما علَّقه بحذف أول إسناده فقط:

قوله في كتاب تقصير الصلاة- باب الجمع في السفر بين المغرب والعشاء (١/٤٦/١١٠٧): وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ طَهْمَانَ[١]، عَنِ حسَيْنِ المُعَلِّمِ[٢]، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ[٣]،

عَنْ عِكْرِمَةَ[٤]، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ[٥] رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَجْمَعُ بَيْنَ الصلاتين الظُّهْرِ وَالعَصْرِ، إِذَا

---

١) إبراهيم بن طهمان، هو ابن شعبة الخراساني، أبو سعيد الهروي، وثقه أحمد، وأبو حاتم، وابن معين، والعجلي، والدارمي، وأبو داود، وإسحاق بن راهويه، وابن حجر، وزاد: يغرب ويتكلم فيه للأرجاء، ويقال: رجع عنه، من السابعة، مات سنة ثمان وستين ومائة. راجع: تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي يوسف بن عبد الرحمن المتوفى (٧٤٢هـ) ت: بشار عواد، الناشر: مؤسسة الرسالة، ط: الأولى: ١٤٠٠هـ -١٩٨٠م. (١٠٨/٢)، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم الرازي (المتوفى: ٣٢٧هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت- ط: الأولى ١٣٧١-١٩٥٢م (٣٠٧/١٠٧/٢). وتقريب التهذيب لابن حجر أحمد بن علي العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ). ت: عادل مرشد، الناشر: الرسالة العالمية. ط: الثالثة - ١٤٣٥هـ -٢٠١٤ م (١٨٩).

٢) حسين المعلم، هو ابن ذكوان العَوْذّيّ، البصري، وثقه ابن معين، وأبو حاتم، والبخاري، والنسائي، وابن المديني، والذهبي، وابن حجر، وزاد: ربما وهم من السادسة، مات سنة خمسة وأربعين. راجع تهذيب الكمال في أسماء الرجال للمزي (٣٧٤/٦)، والعلل الكبير للترمذي محمد بن عيسى المتوفى (٢٧٩هـ)، ت: صبيحي السامرائي وآخرون، الناشر: عالم الكتب -بيروت، ط: الأولى ١٤٠٩ هـ (ص٥٠). والكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، للذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان المتوفى: (٧٤٨هـ)، ت: محمد عوامه، الناشر: دار القبلة للثقافة الإسلامية، ط: (الأولى: ١٤١٣هـ -١٩٩٢م)- (١٠/١٧). وتقريب التهذيب لابن حجر (١٣٢٠).

٣) يحيى بن أبي كثير، هو الطائي، أبو نصر اليمامي، متفق على توثيقه، قال أبو حاتم: إمام لا يحدث إلا عن ثقة، وقال أحمد: من أثبت الناس، وقال أيوب: ما بقي على وجه الأرض مثل يحيى، وقال ابن حجر: ثقة ثبت لكنه يدلس ويرسل، من الخامسة. مات سنة: اثنين وثلاثين ومائة، تهذيب التهذيب لابن حجر العسقلاني. المتوفى (٨٥٢هـ)، الناشر: دار المعارف الهند- ط: الأولى ١٣٢٦هـ. (٢٦٨/١١). والجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٨٩/١٥٦/١). وتقريب التهذيب لابن حجر (٧٦٣٢).

٤) عكرمة، هو أبو عبد الله القرشي مولى ابن عباس، وثَّقه العجلي، والنسائي، وأبو حاتم، وقال البخاري: ليس أحد من أصحابنا إلا وهو يحتج بعكرمة، وقال ابن حجر: ثقةٌ ثبت عالم بالتفسير، لم يثبت تكذيبه عن ابن عمر، ولا تثبت عنه بدعة، من الثالثة، مات سنة ستة أربع ومائة، وقيل بعد ذلك.

راجع: تهذيب الكمال في أسماء الرجال للمزي (٢٦٤/٢٠ وما بعدها). والتاريخ الكبير، للبخاري محمد بن إسماعيل (المتوفى :٢٥٦هـ): الناشر: دائرة المعارف العثمانية- حيدر آباد- بعناية: محمد خان. د -ت (٢١٨/٤٩/٧)، وتقريب التهذيب لابن حجر (٤٦٧٣).

٥) ابن عباس، هو عبد الله بن عباس بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف، ابن عم رسول الله =

كَانَ عَلَى ظَهْرِ مسير، وَيَجْمَعُ بَيْنَ المَغْرِبِ وَالعِشَاءِ». وقال ابن حجر: وهو صحيح على شرط البخاري[1].

=

صلى الله عليه وسلم، وُلِد قبل الهجرة بثلاث سنين، ودعا له رسول الله صلى الله عليه وسلم بالفهم في القرآن، فكان يُسمَّى البحر، والحَبر، لسعة علمه، وقال عمر: لو أدرك ابن عباس أسناننا ما عاشره منا أحد، مات سنة ثمان وستين بالطائف، وهو أحد المكثرين من الصحابة، وأحد العبادلة من فقهاء الصحابة. تقريب التهذيب لابن حجر (٣٤٠٩)، وانظر ترجمته في الاستيعاب لابن عبد البر (١٥٨٨/٩٣٣/٣)، وأسد الغابة لابن الأثير الجزري (٣٠٣٧/٢٩١/٣).

١) النكت على ابن الصلاح (٣١١_٣١/١)، والحديث أخرجه ابن طهمان في مشيخته، ت: محمد طاهر، الناشر: مجمع اللغة العربية – دمشق –ط: الأولى: ١٤٠٣هـ –١٩٨٣م (١٩٤) عن حسين المعلم عنه به.

ومن طريقه: أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (١٦٤/٣) ت: محمد عطاء. الناشر: دار الكتب العلمية –بيروت– ط: الثالثة ١٤٢٤هـ –٢٠٠٣ م وابن حجر في تغليق التعليق (١١٠٨/٤٢٦/٢). ورجاله كلهم ثقات كما سبق في ترجمتهم، ولذا قال الحافظ: وهو صحيح على شرط البخاري. وللحديث طرق أخرى عن ابن عباس منها:

١–طريق سعيد بن جبير عن ابن عباس: أخرجه مسلم في صحيحه – ك صلاة المسافرين– باب الجمع بين الصلاة في الحضر (٤٩/٤٨٩/١)، وأبو داود سليمان بن الأشعث (ت:٢٧٥هـ) في سننه ت: شعيب الأرناؤوط. الناشر: دار الرسالة العالمية، ط: الأولى :١٤٣٠ –٢٠٠٩م كتاب الصلاة –باب الجمع بين الصلاتين (١٢١١/٦/٢)، والترمذي محمد بن عيسى، (ت:٢٧٩هـ)، في سننه ت: بشار عواد، الناشر: دار الغرب الإسلامي– بيروت: ١٩٩٨م– كتاب الصلاة– باب ما جاء في الجمع بين الصلاتين (١٨٧/٢٥٨/١). وأخرجه النسائي في الكبرى– كتاب الصلاة – باب ما يفعل من قام من اثنتين من الصلاة ولم يتشهد (٦٠٢/٢٩٠/١) من طريق سعيد بن جبير عن ابن عباس مرفوعًا به وزاد: «في غير خوفٍ، ولا مطر».

٢–طريق مجاهد، وعطاء، عن ابن عباس:

أخرجه أحمد في المسند (١٨٧٤/٣٦٧/٣). وعبد الرزاق بن همام الصنعاني (ت:٢١١هـ) في المصنف، ت حبيب الأعظمي، الناشر: المجلس العلمي– الهند– ط: الثانية: ١٤٠٣هـ (٤٤٠٤/٥٤٧/٢). والطبراني سليمان بن أحمد (ت: ٣٦٠هـ). في المعجم الكبير، ت: حمدي السلفي، الناشر: مكتبة ابن تيمية– القاهرة– ط: الثانية د، ت. (١١٣٢٦/١٤٩/١١)، وفي المعجم الأوسط له أيضا، ت: طارق عوض الله، والحسيني، الناشر: دار الحرمين، د–ت. (٥٥٦٢/٣٦٣/٥). جميعهم من طريق عطاء ومجاهد، عن ابن عباس مرفوعا به، إلا أحمد لم يقل: وعن مجاهد، وزاد عبد الرزاق: «لَيْسَ يَطْلُبُ عَدُوًّا وَلَا يَطْلُبُهُ عَدُوٌّ».

وللحديث شواهد كثيرة منها: حديث أنس أخرجه البخاري في صحيحه– كتاب الصلاة– باب يؤخر الظهر إلى العصر إذا ارتحل (١١١١/٤٦/٢)، ومسلم– كتاب صلاة المسافرين– باب جواز الجمع بين الصلاتين(٧٠٤/٤٨٩/١) من طريق ابن شهاب، عن أنس مرفوعًا بنحوه. والله أعلم.

القسم الثاني: ما لا يلتحق بشرطه مما علقه بصيغة الجزم، لكنه صحيح عند غيره.

وهذا القسم ذكره في معرض المتابعة، أو الاستشهاد المتسامح في إيراده مطلقًا فضلًا عن التعليق[١].

مثاله: ما ذكره في كتاب الطهارة- بابٌ: هَلْ يَتَتَبَّعُ المُؤَذِّنُ فَاهُ هَا هُنَا وَهَا هُنَا...(١٢٩/١)، وَقَالَتْ عَائِشَةُ: «كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَذْكُرُ اللَّهَ عَلَى كُلِّ أَحْيَانِهِ». أخرجه مسلم في صحيحه[٢].

القسم الثالث: ما هو حسن صالح للحجة، مما علقه بصيغة الجزم ولم يوصله في موضع آخر من صحيحه.

مثاله: ما ذكره في كتاب الطهارة- بَابُ مَنِ اغْتَسَلَ عُرْيَانًا وَحْدَهُ فِي الخَلْوَةِ، وَمَنْ تَسَتَّرَ فَالتَّسَتُّرُ أَفْضَلُ (٦٤/١)، وَقَالَ بَهْزُ بْنُ حَكِيمٍ[٣] عَنْ

١) فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، للسيوطي (٧٧/١).

٢) هدي الساري مقدمة فتح الباري لابن حجر (٢٠)، والحديث أخرجه مسلم في صحيحه- كتاب الطهارة- باب ذكر الله تعالى في حال الجنابة (٣٧٢/٢٨٢/١). وأخرجه أبو داود في سننه- كتاب الطهارة- باب في الرجل يذكر الله تعالى على غير طهر (٨١/١٤/١)، والترمذي في سننه- كتاب أبواب الدعوات باب ما جاء في أن دعوة المسلم مستجابة (٣٦٨١/٤٦٣/٥)، وأخرجه ابن ماجه محمد بن يزيد القزويني (ت:٢٧٣هـ) في سننه، ت: شعيب الأرناؤوط، وأخرون، الناشر: دار الرسالة العالمية، ط: الأولى: ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م – كتاب الطهارة وسننها- باب ذكر الله عزَّ وجلَّ على الخلاء والخاتم في الخلاء (٣٠٢/٢٠١/١) جميعهم من طريق عروة، عن عائشة مرفوعًا بلفظه.

٣) بهز بن حكيم، هو ابن معاوية بن حَيْدَة القشيري، أبو عبد الملك البصري، وثقه ابن معين، وابن المديني، لكن عند الشافعي ليس بحجة، ولم يحدث عنه شعبة، وقال أبو زرعة: صالح ولكنه ليس بالمشهور، وقال أبو حاتم: شيخ يكتب حديثه، ولا يحتج به، وبالغ فيه ابن حبان في المجروحين، فقال: كان يخطئ كثيرًا، وتركه جماعة، ورد عليه الذهبي في الميزان: بأن خطأ الرجل من رفاقه؛ ولم يتركه عالم قط، إنما توقفوا في الاحتجاج به...».

وقال ابن عدي: وقد روي عنه ثقات الناس، وأرجو أنه لا بأس به، ولم أر له حديثًا منكرًا وإذا حدث عنه ثقة فلا بأس به. وقال ابن حجر: صدوق من السادسة، مات قبل الستين، قلت: بل ثقة كما هو واضح وقد روى عنه يحيى بن سعيد القطان، كما في هذه الرواية مع تشدده، والله أعلم. **راجع:** تهذيب التهذيب، لابن حجر العسقلاني (ت:٨٥٢هـ)، والناشر: دار المعارف- الهند- ط: الأولى =

أَبِيهِ[١] عَنْ جَدِّهِ[٢] عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «اللَّهُ أَحَقُّ أَنْ يُسْتَحْيَا مِنْهُ». وهو حديث حسن مشهور، أخرجه أصحاب السنن[٣].

=

١٣٢٦هـ (٤٩٨/١). وميزان الاعتدال في نقد الرجال، للذهبي محمد بن أحمد (ت:٧٤٨هـ) ت: علي البجاوي، الناشر: دار المعرفة- بيروت. ط: الأولى ١٣٨٢-١٩٦٣م (٣٥٤/١). والمجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، لابن حبان محمد أبو حاتم البستي (ت: ٣٥٤هـ)، ت: محمود زايد، الناشر: دار الوعي- حلب- ط: الأولى ١٣٩٦هـ (١٤٢/١٩٤/١). وتقريب التهذيب لابن حجر العسقلاني (٧٧٢).

١) أبوه، هو حكيم بن معاوية بن حَيْدَة القُشَيْري، البصري، قال العجلي: ثقة، وأبوه من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، وقال النسائي: ليس به بأس، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن حجر: صدوق، من الثالثة. راجع: تهذيب الكمال، للمزي (٢٠٢/٧)، ومعرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء، للعجلي أحمد بن عبد الله بن صالح (ت:٢٦١هـ) ت: عبد العليم عبدالعظيم، الشنار: مكتبة الجار- المدينة-ط: الأولى: ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م (٣٥٠). وتقريب التهذيب لابن حجر (١٤٧٨).

٢) جده، هو معاوية بن حيدة بن معاوية بن كعب القُشَيْري، صحابي، نزل البصرة، ومات بخراسان، وهو جدّ بهز بن حكيم. راجع تقريب التهذيب (٦٧٥٥) وانظر ترجمته في الاستيعاب في معرفة الأصحاب لابن عبد البر يوسف بن عبد الله القرطبي (ت:٤٦١هـ) ت: علي البجاري، الناشر: دار الحيل- بيروت- ط: الأولى ١٤١٣هـ -١٩٩٢م (٢٤٣٤/١٤١٥/٣)، وأسد الغابة في معرفة الصحابة، للجزري علي بن أبي الكرم بن الأثير (ت: ٦٣٠هـ) ت: علي معوض، وعادل عبد الموجود، الناشر: دار الكتب العلمية- ط: الأولى: ١٤١٥هـ- ١٩٩٤م، (٤٩٨٢/٢٠٠/٥).

٣) هدي الساري مقدمة فتح الباري لابن حجر (ص٢٠)، والحديث أخرجه أبو داود في سننه-كتاب الحمَّام- باب ما جاء في التعري (٤٠١٧/٤٠/٤)، والترمذي في سننه- كتاب الأدب- باب ما جاء في حفظ العورة (٢٩٧٤/٤٠٧/٤و٣٠٠٢). كلاهما قال: حدثنا محمد بن بشار حدثنا يحيى بن سعيد.

وأخرجه النسائي في الكبرى- كتاب آداب إتيان النساء- باب نظر المرأة إلى عورة زوجها (٨٩٢٣/١٨٧/٨): أخبرنا عمرو بن علي: حدثنا يحيى.

وابن ماجه في السنن- كتاب النكاح- باب التستر عند الجماع (١٩٢٠/١٠٦/٣)، حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة: حدثنا يزيد بن هارون، وأبو أسامة.

وأحمد في المسند (٢٠٠٣٤/٢٣٥/٣٣): حدثنا يحيى بن سعيد، وإسماعيل بن إبراهيم، وابن حجر في تغليق التعليق (١٩٥/٢-١٦٠) من طريق محمد بن بشار، عن يحيى جميعهم (يحيى بن سعيد القطان، ويزيد بن هارون، وأبو أسامة عماد بن أسامة، وإسماعيل بن إبراهيم بن علية) عن بهز بن حكيم، عنه، به، وفي أوله قصة. وقال الترمذي: هذا حديث حسن، قلت: لأن فيه والد بهز، وهو صدوق وأما بقية رجاله فثقات كما سبق في تراجمهم، وأما تلاميذ بهز فجميعهم ثقات أثبات، فالحديث حسن كما قال الترمذي، وابن حجر رحمهما الله تعالى.

القسم الرابع: ما علَّقه بصيغة الجزم، وهو ضعيف لا من جهة قدح في رجاله، بل من جهة انقطاع يسير في إسناده[1]، فينجبرُ بمجيئه من طرق أخرى.

مثاله: ما ذكره، في كتاب الزكاة- باب العرض في الزكاة (١١٦/٢)، وَقَالَ طَاوُسٌ[2]: قَالَ مُعَاذٌ[3] رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لِأَهْلِ اليَمَنِ: «ائْتُونِي بِعَرْضٍ ثِيَابٍ خَمِيصٍ -أَوْ لَبِيسٍ- فِي الصَّدَقَةِ مَكَانَ الشَّعِيرِ وَالذُّرَةِ أَهْوَنُ عَلَيْكُمْ وَخَيْرٌ لِأَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْمَدِينَةِ».

فإسناده إلى طاووس صحيح، إلا أن طاووسًا لم يسمع من معاذ[4].

---

١) فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للسيوطي (٧٦/١).

٢) طاووس، هو ابن كيسان اليماني، أبو عبد الرحمن الحِمْيَري، متفق على إمامته وتوثيقه، قال عمرو بن دينار: ما رأيت أحدًا مثل طاووس، وقال الذهبي: طاووس كان شيخ أهل اليمن وبركتهم وبغيتهم له جلالة عظيمة، ووثقه ابن معين، وأبو زرعة، وابن حجر، وزاد: فقيه فاضل، من الثالثة، مات سنة ست ومائة. راجع: تهذيب الكمال، للمزي (٣٥٧/١٣). وتذكرة الحفاظ، للذهبي محمد بن أحمد (ت: ٧٤٨هـ) الناشر: دار الكتب العلمية- بيروت- ط: الأولى ١٤١٨-١٩٩٨ م (٦٩/١-٧٠)، وتقريب التهذيب لابن حجر (٣٠٠٩).

٣) معاذ، هو ابن جبل بن عمرو بن أوس الأنصاري الخزرجي، أبو عبد الرحمن، مشهور، من أعيان الصحابة، شهد بدرًا وما بعدها، وكان إليه المنتهى في العلم بالأحكام والقرآن، مات بالشام سنة ثماني عشرة، تقريب التهذيب لابن حجر (٦٧٢٥). وانظر ترجمته في الاستيعاب في معرفة الأصحاب لابن عبد البر (١٤٠٢/٣).

٤) تدريب الراوي للسيوطي (١٦٤/١)، والحديث أخرجه الحارث بن أبي أسامة في مسنده، كما في بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث، للحارث بن أبي أسامة (ت:٢٨٢هـ)، للهيثمي علي بن أبي بكر (ت:٨٠٧هـ) ت: حسين الباكري، الناشر: مركز خدمة السنة والسيرة النبوية- ط: الأولى: ١٤١٣هـ- ١٩٩٢م. (٤٣٦): حدثنا يزيد بن هارون: حدثنا الحجاج بن أرطأة، عن عمرو بن دينار، عن طاووس، قال: بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم معاذًا إلى اليمن... فذكره بنحوه.

ووصله من طريقه ابن حجر في تغليق التعليق (٣:١٣). وأخرجه ابن أبي شيبة عبد الله بن محمد العبسي (ت:٢٣٥هـ) في الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار، ت: كمال الحوث، الناشر: مكتبة الرشد، ط: الأولى ١٤٠٩هـ (١٠٤٣٧/٤٠٤/٢): حدثنا عبد الرحيم، عن حجاج به.

وقال الحافظ في التغليق: وهو إلى طاووس إسناد صحيح لكنه لم يسمع من معاذ فهو منقطع.

قلت: لعله أراد بالمتابعات، فإسناد الحارث بن أبي أسامة، فيه الحجاج بن أرطَاة، وهو ابن ثور بن =

الفرع الثاني: قول البخاري: (قال فلان) وفلان من شيوخه هل هو من المعلق بصيغة الجزم أم على شرطه في الصحيح؟

اختلف العلماء في هذه المسألة على قولين:

=

هُبَيْرَة بن شَرَاحِيْل النخعي، أبو أَرْطَاَة الكوفي. قال ابن معين، وأبو زرعة، وأبو حاتم: صدوق مدلس، وزاد ابن معين: ليس بالقوي، وابن حجر، وزاد: كثير الخطأ والتدليس، من السابعة، مات سنة خمس وأربعين. راجع: تهذيب الكمال في أسماء الرجل للمزي (٤٢٥/٥). والمراسيل لابن أبي حاتم عبد الرحمن بن محمد (ت:٣٢٧هـ)، ت: شكر الله فوجاني، مؤسسة الرسالة، ط: الأولى ١٣٩٧هـ (٩٩). وتقريب التهذيب لابن حجر (١١١٩)، وشيخه عمرو بن دينار، هو المكي أبو محمد الأثرم، وثقه أبو زرعة، وأبو حاتم، والنسائي، وزاد ثبت، وابن حجر، وزاد: ثبت أيضًا، من الرابعة، مات سنة ست وعشرين ومائة. **راجع**: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (١٢٨٠/٢٣١/٦). وتقريب التهذيب لابن حجر (٥٠٢٤).

فحجاج كثير الخطأ، والتدليس، لكن تابعه سفيان ابن عيينة عند الدارقطني علي بن عمر (ت:٣٨٥هـ) في سننه– ت: شعيب الأرناؤوط وآخرون، الناشر: مؤسسة الرسالة– بيروت، ط: الأولى ١٤٢٤هـ –٢٠٠٤م (١٩٣٠/٤٨٧/٢)، والبيهقي في الكبرى (١٩٠،٣٧٣/٤) وفي الخلافيات بين الإمامين الشافعي، وأبي حنيفة وأصحابه، للبيهقي أحمد بن الحسين (ت:٤٥٨هـ)، ت: فريق البحث العلمي بشركة الروضة، الناشر: الروضة للنشر والتوزيع– القاهرة– ط: الأولى ١٤٣٦هـ–٢٠١٥م (٥،٣٢٩)، وابن أبي شيبة في المصنف (١٠٩٤٣٩/٤٠٤/٢)، ويحيى بن أبي آدم في الخراج (٥٢٥و٥٢٦)، وابن زنجويه حميد بن مخلد (ت:٢٥١هـ)، في الأموال، ت: شاكر ذيب، الناشر: مركز الملك فيصل– ط: الأولى: ١٤٠٦ –١٩٨٦م (٢٢٣٣)، جميعهم من طرق عن سفيان بن عيينة، عن إبراهيم بن ميسرة، وعمرو بن دينار، عن طاووس، قال: قال معاذ باليمن: ائتوني بعرض ثياب.. فذكره بنحوه، وسفيان، ثقة حافظ فقيه إمام حجة، كما قال ابن حجر في التقريب (٢٤٥١).

وتابعه أيضًا سفيان الثوري عند عبد الرزاق في المصنف (٧١٣٣/١٠٥/٤) عن الثوري، عن إبراهيم بن ميسرة، عن طاووس عنه بنحوه.

فارتقى طريق حجاج بن أرطاة، وقال الحافظ في الفتح: إن إيراده له في معرض الاحتجاج به يقتضي قوته عنده، وكأنه عضَّده عنده الأحاديث التي ذكرها في الباب..، ثم أَوّلَ قوله: "مكان الصدقة" أنه محمول على معنى أنه يقبض الصدقة ثم يشتري مكانها مما هو أنفع للمسلمين، وتكلم فيها بكلام طويل راجعه في فتح الباري شرح صحيح البخاري له (٦٥/٤–٦٩) ط: المكتبة النجارية– دار الفكر ١٤١٦–١٩٩٦م. والبيهقي في سننه (١٩٠/٤). والله أعلم.

القول الأول: وهو لبعض المتأخرين من علماء المغرب، أنه من المعلق الذي يحتاج إلى نظرٍ في وصله وانقطاعه، وأنه ذكره للاستشهاد، لا للاحتجاج؛ لأنه سمعه في حال المذاكرة والمناظرة، وأحاديث المذاكرات قلما يحتجون بها، وحجتهم: أن البخاري إذا روى حديثًا عن شيخ له سمعه منه وهو على شرطه، صرح بالسماع، ووجدنا البخاري روى لبعض شيوخه ما سمعه منهم بالواسطة[1].

ورده ابن الصلاح بقوله: وما ادعاه على البخاري مخالف لما قاله من هو أقدم منه، وأعرف بالبخاري، وهو العبد الصالح أبو جعفر بن عمران النيسابوري فقد روينا عنه، أنه قال: كل ما قال البخاري: «قال لي فلان» فهو عرض ومناولة[2].

القول الثاني: وهو قول جمهور المحدثين، أن حكمه حكم العنعنة من حيث الاتصال بشرط: اللقاء، والسلامة من التدليس، والبخاري أبعد ما يكون من التدليس، فهو محمول على الاتصال كما قال ابن الصلاح، ورجّحه العراقي، بقوله: وما ذكره ابن الصلاح هنا هو الصواب، والخطيب، والنووي، والسيوطي، وهو الراجح[3].

فائدة: إذا ثبت أن ما رواه البخاري عن شيخه الذي سمع منه بلفظ «قال» محمول على الاتصال، يتبين لنا بوضوح خطأ ما ذهب إليه الإمام

---

١) انظر: علوم الحديث لابن الصلاح (٦٩-٧٠)، والوسيط لأبي شهبة (٢٥٤).

٢) علوم الحديث لابن الصلاح (٧٠).

٣) انظر: علوم الحديث لابن الصلاح (٢٤و٦٧) شرح التبصرة والتذكرة، ألفية العراقي، للحافظ العراقي عبد الرحيم بن الحسين (ت: ٨٠٦هـ) ت: ماهر الفحل، وعبد اللطيف الهميم، الناشر: دار الكتب العلمية- بيروت، ط: الأولى ١٤٢٣هـ --٢٠٠٢م (١/١٤٤). والتقريب والتيسير للنووي (٣٧). وتدريب الراوي للسيوطي (١/٣٤٥-٣٤٦). وتوضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار للصنعاني محمد بن إسماعيل الأمير (ت: ١١٨٢هـ). ت: صلاح عويضة. الناشر: دار الكتب العلمية- بيروت- ط: الأولى ١٤١٧هـ- ١٩٩٧م (١٣٥) والوسيط في علوم الحديث لأبي شهبة (٢٥٤).

علي بن حزم الظاهري، في رده حديث: «ليكونن في أمتي أقوام يستحلون الحر والحرير، والخمر والمعازف... الحديث»[١].

فزعم أنه وإن أخرجه البخاري فهو غير صحيح؛ لأن البخاري، قال فيه: قال هشام بن عمار، وساقه بإسناده، فهو منقطع فيما بينه وبين هشام، وهو خطأ من وجوه كما قال ابن الصلاح[٢]، ونقله بتمامه النووي في مقدمة مسلم[٣]:

أحدها: أنه لانقطاع فيه هذا أصلًا من جهة أن البخاري لقي هشاماً وسمع منه، وقد قررنا ذلك في كتابنا علوم الحديث[٤]، وقررنا أنه إذا تحقق اللقاء والسماع مع السلامة من التدليس حمل ما يرويه على السماع بأي لفظ،كما يحمل قول الصحابي، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم على سماعه منه.

الثاني: أن هذا الحديث بعينه معروف الاتصال بصريح لفظه من غير جهة البخاري.

الثالث: أنه وإن كان انقطاعاً فمثل ذلك في الكتابين غير ملحق بالانقطاع القادح لما عرف من عادتهما وشرطهما.

وزاد ابن حجر **وجهًا رابعاً:** متعلق بسبب إيراد البخاري للحديث بهذه الصيغة؛ وهو التردد الحاصل من هشام في اسم الصحابي أهو أبو عامر أم أبو مالك، وهذا الشك لا يقدح في الرواية، والمعروف أن الحديث من رواية عبد الرحمن بن غنم، عن أبي مالك الأشعري... ثم قال: وأما كونه سمعه

---

١) أخرجه البخاري في صحيحه– كتاب الأشربة– باب ما جاء فيمن يستحل الخمر ويسميه بغير اسمه (١٠٦/٧/٥٥٩٠)، وقال هشام بن عمار: حدثنا صدقة بن خالد، فذكره.

٢) صيانة مسلم، لابن الصلاح (٨٣).

٣) شرح مقدمة مسلم للنووي (١٨/١– ص١٩).

٤) علوم الحديث لابن الصلاح (٦١). والتقريب والتيسير للنووي (ص٣٧).

من هشام بواسطة وبلا واسطة فلا أثر له؛ لأنه لا يجزم إلا بما يصلح للقبول ولاسيما حيث يسوقه مساق الاحتجاج[1].

فثبت بذلك صحة الحديث، والعمل به خلافاً لما ذهب إليه ابن حزم، قال الحافظ العراقي: هذا الحديث حكمه الاتصال؛ لأن هشام بن عمار من شيوخ البخاري، حدث عنه بأحاديث[2]. والله أعلم.

الفرع الثالث: ما علَّقه بصيغة التمريض من المرفوع الذي لم يوصله في موضع آخر من صحيحه.

وهذا النوع لا يستفاد منه الصحة، ولا عدمها، قال ابن الصلاح: فليس فيه حكم بصحته من المضاف إليه؛ لأن مثل هذه العبارات تستعمل في الحديث الضعيف أيضًا[3].

وقال السيوطي: عقبه: فأشار بقوله «أيضًا» إلى أنه ربما يورد ذلك فيما هو صحيح[4]. ومنه ما هو صحيح عند غيره، ومنه ما هو حسن، ومنه ما هو ضعيف لا عاضد له إلا أنه على وفق العمل فينجبر بذلك، أو انجبر بأمرٍ آخر، ومنه ما هو ضعيف فرد لا جابر له[5].

وسأذكر كل نوع على حده بمثاله فيما يلي:

النوع الأول: ما علقه بصيغة التمريض، وهو صحيح، إلا أنه ليس على شرطه.

والسبب في ذلك: أنه لم يخرج لبعض رجاله[6]، أو لكونه معلَّلا[7]، أو لكونه انضم إليه ما لم يصح فأتى بصيغة تستعمل فيهما[8].

---

١) انظر: فتح الباري بشرح صحيح البخاري لابن حجر (١٠/٥٣).

٢) شرح التبصرة والتذكرة للعراقي (١/١٤٥).

٣) علوم الحديث لابن الصلاح (ص٢٥).

٤) تدريب الراوي للسيوطي (١/١٦٥).

٥) هدي الساري مقدمة فتح الباري لابن حجر (٢٠).

٦) المرجع السابق (٢٠).

٧) النكت على ابن الصلاح، لابن حجر (١/٣١٧).

٨) تدريب الراوي للسيوطي (١/١٦٥).

مثال الأول: التصحيح عند غيره ولم يخرج لبعض رجاله:

قوله في كتاب الصلاة- باب الجمع بين السورتين في الركعة (٥٤/١) وَيُذْكَرُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ السَّائِبِ، قال: «قَرَأَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ المُؤْمِنُونَ فِي الصُّبْحِ، حَتَّى إِذَا جَاءَ ذِكْرُ مُوسَى، وَهَارُونَ أَخَذَتْهُ سَعْلَةٌ فَرَكَعَ». وهو حديث صحيح أخرجه مسلم[١]، إلا أن البخاري لم يخرج لبعض رجاله[٢].

مثال الثاني: وهو المُعلَّل:

قول البخاري في كتابه الصيام- باب من مات وعليه صوم (٣٥/٣) ويذكر عن أبي خالد يعني الأحمر[٣]، عَنِ الأَعْمَشِ[٤]، عَنْ الحكم[٥]، ومُسْلِمٍ

---

١) أخرجه مسلم في صحيحه- كتاب الصلاة- باب القراءة في الصبح (٤٥٥/٣٣٦/١). وأبو داود في سننه- كتاب الصلاة- باب الصلاة في النعل (١٧٦:٦٤٩/١). عن طريق أبي سلمة بن سفيان، وعبد الله بن عمرو، وعبد الله بن المسيب، عن عبد الله بن السائب، قال: صلى لنا النبي صلى الله عليه وسلم الصبح بمكة فاستفتح سورة المؤمنون.. فذكره. وأبو سلمة بن سفيان، هو عبد الله بن سفيان المخزومي مشهور بكنيته، ثقة من الرابع، خرج الحديث الجماعة إلا البخاري والترمذي. راج تقريب التهذيب (٣٣٠٦١).

٢) هدي الساري مقدمة فتح الباري لابن حجر (٢٠)، وتدريب الراوي للسيوطي (١٦٥/١).

٣) أبو خالد الأحمر، هو سليمان بن حيان الأزدي، وثقه ابن المديني، وابن معين في رواية، وفي أخرى قال: صدوق: وليس بحجة، وقال في رواية أخرى هو والنسائي: ليس به بأس، وقال ابن عدي: له أحاديث صالحة، وإنما أتى من سوء حفظه فيغلط ويخطئ، وقال أبو حاتم: صدوق، وابن حجر، وزاد: يخطئ، من الثامنة، مات سنة تسعين أو قبلها، وله بضع وسبعون. راجع: تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٣٩٨/١١)، والكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي أبو أحمد الجرجاني (ت: ٣٦٥) ت: عادل عبد الموجود، وعلي معوض، ت: عبد الفتاح أبو ستة، الناشر: الكتب العلمية- بيروت، ط: الأولى ١٤١٨- ١٩٩٧م (٢٧٨/٤)، وتقريب التهذيب لابن حجر (٢٥٤٧).

٤) الأعمش، هو سليمان بن مهران الأسدي الكاهلي، أبو محمد الكوفي، متفق على إمامته وتوثيقه، قال ابن عمار: ليس في المحدثين أثبت من الأعمش، وقال عمرو بن علي: كان الأعمش يسمى المصحف من صدقه، وقال ابن حجر: ثقة حافظ، عارف بالقراءات، ورع لكنه يدلس، من الخامسة، مات سنة سبع وأربعين، أو ثمان، وكان مولده سنة إحدى وستين، راجع سير أعلام النبلاء للذهبي محمد بن أحمد (ت: ٧٤٨هـ)، وتقريب التهذيب (٢٦١٥).

٥) الحكم هو ابن عُتيبة الكندي، أبو محمد الكوفي، وثقه أحمد، وابن معين، وأبو حاتم، والنسائي، وزاد: ثبت، والعجلي، وزاد: ثبت، وابن حجر، وزاد: ثبت فقيه ، إلا أنه ربما دلس، من الخامسة، مات سنة ثلاث عشرة، أو بعدها وله نيف وستون. راجع تهذيب الكمال في أسماء الرجال للمزي (١١٤/٧)، وتقريب التهذيب (١٤٥٣).

البَطِينِ[1]، وَسَلَمَةَ بْنِ كُهَيْلٍ[2]، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ[3]، وَعَطَاءٍ[4]، وَمُجَاهِدٍ[5]، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ[6] رضي الله عنهما قال: قَالَتِ امْرَأَةٌ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: إِنَّ أُخْتِي مَاتَتْ وعليها صوم.. الحديث.

قال الحافظ[7]: وهذا الإسناد صحيح، إلا أنه معلل بالاضطراب[8]، لكثرة الاختلاف في إسناده، ولتفرد أبي خالد بهذه السياقة، وقد خالفه فيها من هو أحفظ وأتقن، فصار حديثه شاذًا [9] للمخالفة، وقد أخرجه مع ذلك ابن

---

١) مسلم البَطِيْن، هو مسلم بن عمران، ويقال: ابن أبي عمران، ويقال: ابن أبي عبد الله البطين أبو عبد الله الكوفي، وثقه أحمد، وابن معين، وأبو حاتم، والنسائي، وابن حجر، وزاد: من السادسة، راجع: تهذيب التهذيب (١٠/١٣٤)، وتقريب التهذيب (٦٦٣٨).

٢) سلمة بن كهيل، هو ابن حُصين الحضرمي، أبو يحيى الكوفي، وثقه ابن معين، والعجلي، وزاد ثبت في الحديث، وأبو زرعة: مأمون مكي، وأبو حاتم: وزاد: ثقة متقن، والنسائي، وزاد: ثبت، وابن حجر وزاد، من الرابعة. راجع: تهذيب الكمال في أسماء الرجال (١١/٣١٣)، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٤/١٧٠/٧٤٢) وتقريب التهذيب لابن حجر (٢٥٠٨).

٣) سعيد بن جبير، هو ابن هشام الأسدي، أبو محمد ويقال: أبو عبد الله الكوفي، قال الطبري: ثقة إمام حجة على المسلمين، وقال الذهبي: الإمام الحافظ المقرئ المفسر، السيد، وقال ابن حجر: ثقة ثبت فقيه، من الثالثة. راجع: سير أعلام النبلاء للذهبي (٤/٣٢١)، وتقريب التهذيب لابن حجر (٢٢٧٨)، وتهذيب الكمال للمزي (١٠/٣٧٦).

٤) عطاء، هو ابن أبي رباح، واسمه أسلم القرشي، أبو محمد المكي، وثقه ابن معين، والعجلي، وابن سعد، وأبو زرعة، وقال الذهبي: ثبت رضي، وقال ابن حجر: ثقة فقيه فاضل لكنه كثير الإرسال، من الثامنة، مات سنة أربع عشرة ومائة على المشهور، وقيل: إنه تغير بأخرة، ولم يكثر ذلك منه. راجع: تهذيب الكمال للمزي (١٣/٢٨١) وسير أعلام النبلاء للذهبي (٩/٤٨٠). وتقريب التهذيب لابن حجر (٤٥٩١).

٥) مجاهد، هو ابن جبر، ويقال: ابن جبير، والأول أصح، المكي، أبو الحجاج القرشي المخزومي، إمام في التفسير، وثقه ابن معين، وأبو زرعة، وابن سعد، وزاد: كان يرسل، ورماه الترمذي بالتدليس، وقال: وعنعنته لا تفيد الاتصال، وقال ابن حجر: ثقة إمام في التفسير والعلم، من الثالثة، مات سنة: إحدى أو اثنين أو ثلاث أو أربع، وله ثلاث وثمانون.

راجع: تهذيب التهذيب لابن حجر (١٠/٤٢-٤٤)، وتقريب التهذيب لابن حجر (٦٤٨١).

٦) ابن عباس، هو الصحابي الجليل عبد الله بن عباس. تقدم ص٢٢.

٧) النكت على ابن الصلاح، لابن حجر، (١/٣١٨-٣١٩).

٨) الحديث المضطرب، هو الذي يروى من قبل راو واحد، أو أكثر على أوجه مختلفة متساوية في القوة، ولا مرجح بينها، ولا يمكن الجمع. راجع: منهج النقد في علوم الحديث لنور الدين عتر، الناشر: دار الفكر – بيروت ط: الثالثة ١٤١٢هـ، -١٩٩٣م (ص٤٣٣).

٩) الحديث الشاذ، هو ما رواه المقبول مخالفاً لمن هو أولى منه، لمزيد ضبط أو كثرة عدد أو مرجح سواهما. راجع: منهج النقد في علوم الحديث لنور الدين عتر (ص٤٢٨).

خزيمة في صحيحه[١]، وأصحاب السنن[٢]، وأخرجه مسلم[٣] في المتابعات ولم يسق لفظه.

مثال الثالث: وهو كونه ضم إليه ما لم يصح فأتى بصيغة تُسْتَعْمل فيهما، كقوله في الصلاة (٥٧/٧-٥٨): ويذكر عن علي بن أبي طالب، وابن المسيب، وذكر نحوًا من ثلاثة وعشرين تابعيًا[٤].

النوع الثاني: ما أورده بصيغة التمريض، وهو حسن[٥].

مثاله: قوله في الزكاة- باب لا يجمع بين متفرق ولا يفرق بين مجتمع (١٧٦/٢).

---

١) أخرجه ابن خزيمة في صحيحه (٢٠٥٥/٢٧٣/٣) من طريق أبي خالد به.

٢) أخرجه الترمذي في سننه- كتاب الصيام- باب ما جاء في الصوم عن الميت (٧١٦/٨٧/٢). وابن ماجه في سننه- كتاب الصيام- باب صوم الحي عن الميت (٢٩٢٦/٢٥٥/٣). من طريق أبي خالد سليمان عنه به.

وقال الترمذي عقبه: حديث ابن عباس حديث حسن، وسمعت محمدًا (يعني البخاري) يقول: جوّد أبو خالد هذا الحديث عن الأعمش.

وأخرجه أبو داود في سننه- كتاب الأيمان والنذور- باب في قضاء النذر عن الميت (٣٣٠٧/٢٣٦/٣). والنسائي كتاب الصيام- باب من مات وعليه نذر (٣٨٩/٢١/٧)، من طريق الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله، عن ابن عباس، مرفوعا بلفظ «إن أمي ماتت.. الحديث» بدل «أختي». ولم يذكرا طريق أبي خالد.

٣) أخرجه مسلم في صحيحه- كتاب الصيام- باب قضاء الصيام عن الميت (١١٤٨/٨٠٤/٢) من طريق أبي خالد به. وقال: بهذا الحديث ولم يذكر متنه، وقد أخرجه في (١١٤٨/٨٠٤/٢و١١٤٩) من طريق مسلم البطين، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس مرفوعًا بلفظ أن امرأة أتت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت: «إن أمي ماتت.. الحديث».

وقد أخرجه البخاري من هذا الطريق في كتاب الصوم- باب من مات وعليه صوم (١٩٥٣/٣٥/٣) من طريق مسلم البطين، به لكن بلفظ «جاء رجل..».

ومع الاضطراب الحاصل في سنده الذي أشار إليه ابن حجر، ففيه اضطراب في متنه أيضاً، فمره «ماتت أختي» ومرة «ماتت أمي» ومرة «جاءت امرأة»، ومرة «جاء رجل» وهكذا مع اتحاد المخرج عن ابن عباس رضي الله عنهما، وأصحهما رواية البخاري من طريق مسلم البطين. والله أعلم. فلهذا الاضطراب والشذوذ، الحاصل من أبي خالد، أعرض البخاري عن إخراجها موصولة، وذكرها معلقة بصيغة التمريض مع أنها صحيحة عنده من طريق آخر، والله أعلم.

٤) تدريب الراوي، للسيوطي (١٦٥/١-١٦٦).

٥) الحديث الحسن نوعان: الحسن لذاته: الراجح أنه: ما اتصل سنده بنقل عدل خفّ ضبطه، من غير شذوذ ولا على. والثاني: الحسن لغيره: وهو الضعيف الذي لم يشتد ضعفه، وتوبع بمثله، أو بما هو أقوى منه. راجع نزهة النظر لابن حجر (٦٥/١).

وَيُذْكَرُ عَنْ سَالِمٍ[١]، عَنْ ابْنِ عُمَرَ[٢] رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: «لا يفرق بين مجتمع ولا يجمع بين متفرق».

قال الحافظ: وهذا الحديث وصله هكذا سفيان بن حسين[٣]، عن الزهري[٤] عن سالم، عن أبيه[٥] في حديث طويل في الزكاة[٦].

---

١) سالم، هو ابن عبد الله بن عمر بن الخطاب القرشي، العدوي، المدني، الفقيه، كان ثقة، كثير الحديث عالياً من الرجال ورعًا، وقال العجلي: مدنيٌ تابعيٌ ثقةٌ، وقال ابن حجر: كان ثبتًا عادلاً فاضلاً، كان يُشَبَّه بأبيه في الهدي والسِمت، من كبار الثالثة، مات في آخر سنة ست على الصحيح بعد المائة. راجع تهذيب الكمال للمزي (١٤٥/١٠) وتذكرة الحفاظ للذهبي (٨٨/١)، وتقريب التهذيب لابن حجر (٢١٧٦).

٢) هو الصحابي الجليل عبد الله بن عمر بن الخطاب، العدوي، أبو عبد الرحمن، ولد بعد البعثة بيسير، واِسْتُصْغِر يوم أحد، وهو ابن أربع عشرة، وهو أحد المكثرين من الصحابة، والعبادلة، وكان من أكثر الناس اتباعًا للأثر، مات سنة ثلاث وسبعين في آخرها، أو أول التي تليها. **راجع:** تقريب التهذيب لابن حجر (٣٤٩) ومناقبه في الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، ت: عادل عبد الموجود، وآخر، الناشر: دار الكتب العلمية- بيروت، ط: الأولى ١٤١٥هـ (٤٨٧/٨١/٤)، وأسد الغابة (٢٢٧/٣).

٣) سفيان بن حسين، هو ابن الحسن، أبو محمد، ويقال: أبو الحسن الواسطي السلمي، وثقه أحمد، وابن معين في غير الزهري، والعجلى، وابن أبي شيبه، وزاد كان مضطربًا في الحديث، وابن سعد، وزاد: يخطئ كثيرًا في حديثه، وقال النسائي: ليس به بأس إلّا في الزهري، وقال ابن عدي: هو في غير الزهري صالح الحديث. وفي التقريب: ثقة في غير الزهري باتفاقهم من السابعة، مات بالرّي مع المهدي، وقيل في أول خلافه الرشيد.

راجع: تهذيب الكمال للمزي (١٣٩/١١)، وتقريب التهذيب (٢٤٣٧).

٤) الزهري، هو محمد بن مسلم بن شهاب الزهري، أبو بكر المدني، حافظ أهل زمانه، رأى عشرة من الصحابة، وأحسن أهل زمانه سياقه لمتون الأخبار، وكان ثقة، كثير الحديث والعلم والرواية فقيهًا جامعًا، متفق على جلالته وإتقانه من رؤوس الطبقة الرابعة، مات سنة خمس وعشرين ومائة. **راجع:** تهذيب الكمال للمزي (٤١٩/٢٦)، وسير أعلام النبلاء للذهبي (٣٢٦/٥)، وتقريب التهذيب (٦٢٩٦).

٥) سالم، هو ابن عبد الله بن عمر بن الخطاب، تقدم هو وأبوه ص٣٢ .

٦) الحديث بطوله أخرجه أبو داود في سننه -كتاب الزكاة- باب في زكاة السائمة (١٥٦٨/٩٨/٢): حدثنا محمد بن عبد الله النفيلي: حدثنا عباد بن العوام. وأخرجه الترمذي في سننه -كتاب الزكاة- باب ما جاء في زكاة الإبل والغنم (٦٢١/٨/٣) من طريق عباد.

وأحمد في المسند (٤٦٣٤/٢٥٦/٨): حدثنا محمد بن يزيد الواسطي، وأخرجه الحاكم أبو عبد الله النيسابوري (ت:٤٠٥ط) في: المستدرك على الصحيحين، ت مصطفى عطا، الناشر: دار الكتب العلمية- بيروت، ط: الأولى: ١٤١١-١٩٩٠م (١٤٤٣/٥٤٩/١) من طريق عباد بن العوام.

وأبو يعلى أحمد بن علي الموصلي (ت: ٣٠٧هـ) في المسند، ت: حسين سليم، الناشر: دار المأمون للتراث – دمشق، ط: الأولى: ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م، (٥٤٧/٣٥٩/٩) من طريق عباد.

=

وقد قدمنا أن رواية سفيان بن حسين، عن الزهري ليست على شرط الصحيح؛ لأنه ضعيف فيه، وإن كان كل منهما ثقة، لكن له شاهد من حديث أبي بكر الصديق رضي الله عنه(١)، وغيره(٢)، فاعتضد به حديث سفيان وصار حسنًا(٣).

النوع الثالث: ما علّقه بصيغة التمريض، ولا عاضد له لكونه فردًا، لكن انجبر بأمر آخر، والعمل عليه.

=

وأخرجه الروياني محمد بن هارون (ت: ٣٠٧هـ) ت: أيمن علي، الناشر: مؤسسة قرطبة ط: الأولى: ١٤١٦هـ – (١٤٠٦/٤٠٥/٢) من طريق يزيد.

وابن زنجويه حميد بن مخلد (ت: ٢٥١هـ)، ت: شاكر ذيب، الناشر: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية – ط: الأولى: ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م (١٥١٩) من طريق عباد. ثلاثتهم (عباد، ومحمد، ويزيد) عن سفيان بن حسين، عن الزهري به.

وتابع سفيان بن حسين، عن الزهري، يونس بن يزيد، أخرج حديثه أبو داود. كتاب الزكاة – باب في زكاة السائمة (١٥٧٠/٩٨/٢)، والطحاوي أحمد بن محمد بن سلامة (ت: ٣٢١هـ) ت: شعيب الأرناؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، ط: الأولى ١٤١٥هـ – ١٩٩٤م، (٥٨٢٠/١٩/١٥) من طريق يونس بن يزيد، عن الزهري، به، مرفوعًا، ويونس، هو ابن يزيد بن أبي النجاد الأيلي، ثقة، وفي حديثه عن الزهري وهمٌ قليلٌ، كما قال ابن حجر في التقريب (٧٩١٩).

وتابعهما سليمان بن كثير، عن الزهري، أخرج حديثه ابن ماجه في سننه. كتاب الزكاة – باب صدقة الغنم (١٨٠٥/٢٤/٣)، والبيهقي في الكبرى (٧٢٥٤/١٤٩/٤) من طريق سليمان، عن الزهري به، مرفوعًا، وسليمان بن كثير، هو العبدي البصري، لا بأس به في غير الزهري، كما قال ابن حجر في التقريب (٢٦٠٢) فثلاثتهم متكلم في روايتهم عن الزهري، إلا أن لحديث ابن عمر طريقًا آخر، رواه عنه نافع، أخرجه ابن ماجه في سننه (١٨٠٧/٢٥/٣). والبيهقي في الكبرى (٧٢٥١/١٤٧/٤)، وعبد الرزاق في المصنف (٦٧٩٨/٧/٤) من طرق عن نافع، عن ابن عمر مرفوعًا به.

فدلّت كثرة الطرق على أن الحديث يرتقي إلى الحسن، ومع ذلك فله شواهد كثيرة، منها حديث أبي بكر عند البخاري التالي.

١) أخرجه البخاري في صحيحه –كتاب الزكاة– باب لا يجمع بين متفرق ولا يفرق بين مجتمع (١٤٥٠/١١٧/٢). وأبو داود في سننه (١٥٦٧/٥٦/٢)، من طريق ثمامة، عن أنس، أن أبا بكر رضي الله عنه كتب له التي فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم: «ولا يجمع بين متفرق، ولا يفرق بين مجتمع خشية الصدقة».

٢) منهم سويد بن غفلة، أخرج حديثه أبو داود في سننه (١٥٨٠/١٠٢/٢)، وأحمد في المسند (١٨٨٣٧/١٣٢/٣١)، والدارقطني في سننه (١٦٧٠/١٠١٤/٢)، وعلي بن أبي طالب عند ابن خزيمة في صحيحه (٢٢٦٢/١٦/٤).

٣) النكت على ابن الصلاح لابن حجر (٣٢٠/١).

مثاله: قول البخاري في كتاب الوصايا، باب تأويل قول الله تعالى: ﴿مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ﴾**[النساء:١١]** (٥/٤): ويذكر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قضى بالدين قبل الوصية.

قال الحافظ ابن حجر[١]: وهذا الحديث رواه الترمذي[٢]،

وغيره[٣]، من رواية أبي إسحاق السبيعي[٤]، عن الحارث[٥]، عن علي رضي الله عنه، والحارث ضعيف جدًا، وقد استغربه الترمذي، ثم حكى إجماع أهل العلم على القول بذلك، فاعتضد الحديث بالإجماع[٦]، والله أعلم.

---

١) المرجع السابق (٣٢١/١).

٢) أخرجه الترمذي في سننه -كتاب الفرائض- باب ما جاء في ميراث الأخوة من الأب والأم (٢٠٩٤/٤٨٧/٣)، وفي (٢٠٩٥/٤٨٧/٣) عن سفيان، عن أبي إسحاق به مطولًا ومختصرًا، وقال: هذا حديث لا نعرفه إلا من حديث أبي إسحاق، عن الحارث عن علي، وقد تكلم بعض أهل العلم في الحارث، والعمل على هذا الحديث عند عامة أهل العلم.

قلت: وذكره ابن كثير في تفسيره، وقال عقبه: أجمع العلماء من السلف والخلف على أن الدَّين مقدم على الوصية، وذلك عند إمعان النظر يفهم من فحوى الآية الكريمة، ثم قال عقب الحديث في الحارث: لكن كان حافظًا للفرائض معتنيًا بها وبالحساب.

راجع: تفسير القرآن العظيم، لابن كثير إسماعيل بن عمر (ت: ٧٧٤هـ). ت: محمد حسين، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، ط: الأولى – ١٤١٩هـ (٢٠٠/٢).

٣) أخرجه ابن ماجه في سننه -كتاب الوصايا- باب الوصية قبل الدين (٢٧١٥/٩٠٦/٢)، وأحمد في المسند (٥٩٥/٣٣/٢).

وفي (١٢٢٢/٣٩٢/٢)، والمروزي محمد بن نصر (ت: ٢٩٤هـ). ت: سالم أحمد السلفي، الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية – بيروت. ط: الأولى ١٤٠٨هـ (٢٦٥)، والبيهقي في الكبرى (١٢٥٦٢/٤٣٨/٦). من طرق عن سفيان، عن أبي إسحاق به.

٤) أبو إسحاق السبيعي، هو عمرو بن عبد الله بن عُبيد، ويقال: عمرو بن عبد الله بن علي الهمداني، وثقه أحمد، وابن معين، والنسائي، والعجلي، وأبو حاتم، وابن حجر، وزاد: عابد من الثالث اختلط بآخره، مات سنة تسع وعشرين ومائة، وقيل قبل ذلك. تهذيب الكمال للمزي (١٠٢/١٢) وتقريب التهذيب لابن حجر (٥٠٦٥).

٥) هو الحارث بن عبد الله الأعور الهمداني، أبو زهير الكوفي، صاحب علي رضي الله عنه، كذبه ابن المديني، وأبو خيثمة، والشعبي، وترك حديثه ابن مهدي، وقال أبو زرعة: لا يحتج بحديثه، وقال أبو حاتم: ليس بقوي ولا من يحتج بحديثه، وقال النسائي، وابن معين: ليس به بأس، وضعفه ابن حجر، مات في خلافة ابن الزبير. راجع: تهذيب الكمال للمزي (٢٤٤/٥ وما بعدها)، وتقريب التهذيب (١٠٢٩).

٦) سنن الترمذي (٤٨٧/٣).

النوع الرابع: ما علقه بصيغة التمريض، وهو ضعيف لا ينجبر بأمر آخر، وعقّبه البخاري بالتضعيف، وهذا النوع قليل جدًا في الكتاب[١].

مثاله: قول البخاري في كتاب الصلاة –باب مُكث الإمام في مصلاه بعد السلام (١٦٩/١) ويذكر عن أبي هريرة رفعه "**لا يتطوع الإمام في مكانه**"، ولم يصح.

قال الحافظ: وكأنه أشار بذلك إلى ما أخرجه أبو داود من طريق ليث بن أبي سليم[٢]، عن الحجاج بن عبيد[٣]، عن إبراهيم بن إسماعيل[٤]، عن أبي هريرة[٥] رضي الله عنه، نحوه[٦]، وليث بن أبي سليم ضعيف، وقد تفرد به، وشيخ شيخه لا يعرف.

١) النكت على ابن الصلاح، لابن حجر (٣٢٢/١).

٢) ليث بن أبي سليم، هو: ابن زُنَيْم أبو بكر الكوفي، قال أحمد، وأبو زرعة، وأبو حاتم: مضطرب الحديث، وضعفه ابن معين، والنسائي، وابن عينة، وزاد ابن معين: إلا أنه يكتب حديثه، وتركه ابن القطان، وقال ابن عدي: له أحاديث صالحة، ومع الضعف الذي فيه يكتب حديثه، وقال ابن حجر: صدوق اختلط جدًا ولم يتميز حديثه من السادسة، مات سنة ثمان وأربعين. **راجع:** تهذيب التهذيب، لابن حجر (٤٦٥/٨)، والكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (٨٧/٦)، وتقريب التهذيب (٥٦٨٥).

٣) الحجاج بن عبيد، ويقال: ابن أبي عبد الله، ويقال: ابن يسار، قال البخاري: لم يصح إسناده، وقال أبو حاتم، والذهبي، وابن حجر: مجهول، وزاد الأخير من السادسة. **راجع:** تهذيب الكمال للمزي (٤٤٢/٥)، والمغنى في الضعفاء، للذهبي محمد بن أحمد بن عثمان (ت: ٧٤٨هـ) ت: نور الدين عتر – د.ت. (١٣٢٢)، وتقريب التهذيب (١١٣٠).

٤) إبراهيم بن إسماعيل، ويقال: إسماعيل بن إبراهيم السلمي حجازي، وقال البخاري في التاريخ: إسماعيل بن إبراهيم أصح، قال أبو حاتم: مجهول، وقال الذهبي، وابن حجر: مجهول الحال، وزاد الأخير: من الثالثة. **راجع:** تهذيب الكمال للمزي (٥٠/٢)، وميزان الاعتدال للذهبي (٢٠/١)، وتقريب التهذيب لابن حجر (١٥٢).

٥) هو الصحابي الجليل، أبو هريرة عبد الرحمن بن صخر الدُّوسي، اختلف في اسمه واسم أبيه، حافظ الصحابة، تُوفي سنة سبع، وقيل ثمان وخمسين، ومناقبه كثيرة انظرها في: الإصابة في تمييز الصحابة، لابن حجر (٤٢٥/٧)، وأسد الغابة، لابن الأثير (٣١٦/٥).

٦) أخرجه أبو داود في سننه –كتاب الصلاة– باب في الرجل يتطوع في مكانه الذي يصلي فيه المكتوبة (١٠٠٦/٢٤٦/٢): حدثنا مسدد: حدثنا حمّاد وعبد الوارث، عن ليث، عن الحجاج بن عبيد، عن إبراهيم بن إسماعيل، عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «أيعجز أحدكم –قال: عن عبد الوارث– أن يتقدَّم أو يتأخر» أو عن يمينه، أو عن شماله– زاد في حديث حمّاد «في الصلاة» يعني في السُّبحة. ومن طريقه أخرجه البغوي في شرح السنة (٧٠٦/٢١٥/٣). وأخرجه ابن ماجه في سننه –كتاب الصلاة– باب ما جاء في صلاة =

المطلب الثالث: خلاصة القول في حكم المعلقات المرفوعة بصيغتي الجزم والتمريض، والرد على من خالف ذلك:

ظهر بالمثال مما سبق، منهج البخاري رحمه الله تعالى في المعلقات المرفوعة في صحيحه سواء أكانت بصيغة الجزم أم بصيغة التمريض، واتضح جليًا أن منها الصحيح على شرطه، وصله في موضع آخر في كتابه، وعلقها لأسباب ذُكرت موضحة بالمثال في موضعها من البحث[١].

ومنها الصحيح عند غيره، والحسن، والضعيف الذي ينجبر بأمر آخر، وزاد في التمريض، الضعيف الذي لا جابر له، وبينه، وهذه الأنواع وهي التي لم يوصلها في مكان آخر من كتابه، لتقاعدها عن شرطه من التعليق الجازم خاصة فضلاً عن صيغة التمريض، جملة كثيرة وليست قليلة كما قال ابن الصلاح رحمه الله تعالى[٢] وأن ما ذكره من هذه الأنواع بصيغة التمريض في معرض الاحتجاج والاستشهاد فهو صحيح، أو حسن، أو ضعيف منجبر كما سبق.

=

النافلة حيث تصلى (١٤٢٧/٤٢٦/٢)، وأحمد في المسند (٩٤٩٦/٣٠٠/١٥).

والبيهقي في الكبرى (٣٠٤٥/٢٧١/٢)، والبزار أبو بكر أحمد بن عمرو (ت: ٢٩٢هـ)، ت: محفوظ الرحمن زين الله وآخرون، الناشر: مكتبة العلوم والحكم – ط: الأولى ١٩٨٨ – ٢٠٠٩م (٩٨١٩/١٨٧/١٧)، وابن أبي شيبة في المصنف (٦٠١١/٢٣/٢)، والبخاري في التاريخ الكبير (٣٤٠/١). جميعهم من طرق عن ليث به.

والحديث ضعيف جدًا كما قال البخاري، وابن حجر، فالليث يضطرب فيه فمرة يقول إبراهيم بن إسماعيل، ومرة إسماعيل بن إبراهيم، وشيخه، وشيخ شيخه مجهولان، كما سبق في ترجمتهما، والله أعلم.

١) تقدم من أول ص١٤ إلى ص٣٦.

٢) علوم الحديث لابن الصلاح (٢٦)، والنكت علي ابن الصلاح لابن حجر (٣٢٣/١).

وأما ما أورده في معرض الرد فهو ضعيف عنده وبيّنه البخاري رحمه الله تعالى[١]، وهو نادرٌ كما قال الحافظ: جميع ما فيه صحيح باعتبار أنه كله مقبول ليس فيه ما يرد مطلقًا إلا نادراً.[٢]

وهذا ما جزم به ابن الصلاح، والعراقي، وابن حجر، والسخاوي، والسيوطي وغيرهم من أئمة الحديث[٣].

وفي هذا رد على ابن تيمية رحمه الله تعالى، حيث قال: إن ما ورد بصيغة الجزم صحيح، وما ورد بصيغة التمريض فحسن، لا يبلغ مبلغ الصحيح، وليس بضعيف متروك. بل هو حسن يستشهد به ويحتج به إذا لم يخالف الصحيح، ولكن ليس بالصحيح المستور[٤].

وردٌ على الشيخ الطحان رحمه الله تعالى ومن تابعه من المعاصرين الذين قالوا: إن ما ورد بصيغة الجزم فصحيح، وإن ما ورد بصيغة التمريض فيه الصحيح، والحسن، والضعيف، دون تفصيل في الصحيح، ولا في الضعيف كما سبق، والله أعلم[٥].

كما يظهر أيضًا أن الضعيف في البخاري ليس في أصله الذي عناه الإمام وأراده حين قال، "ما أدخلت في الجامع إلا ما صح"، فهذا محمول على مقاصد الكتاب وموضوعه، وفنون الأبواب المسندة دون التراجم ونحوها[٦]، والله أعلم.

---

١) النكت على بن الصلاح لابن حجر (٣٢٣/١-٣٢٤).

٢) هدي الساري مقدمة فتح الباري لابن حجر (٢١).

٣) انظر علوم الحديث لابن الصلاح (٢٥-٢٦) وفتح المغيث للسخاوي (٧٥/١-٧٦)، وتدريب الراوي للسيوطي (١٦٨/١).

٤) النكت على مقدمة ابن الصلاح، للزركشي (٢٣٩/١).

٥) تيسير مصطلح الحديث، للشيخ محمود الطحان (٨٥) الناشر: مكتبة المعارف، ط: الحادية عشر ٤٣١.

٦) تدريب الراوي للسيوطي (١٦٨/١).

المبحث الثاني: المعلق الموقوف[1] عند البخاري في صحيحه.

المراد به ما أضيف إلى غير النبي صلى الله عليه وسلم من الصحابة وغيرهم. وذكره البخاري معلقًا في تراجم الأبواب، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: ما علقه بصيغة الجزم، كقال، وَرَوى، وذكر، وغير ذلك.

وحكمه: أنه صحيح عند البخاري[2].

مثاله: قول البخاري في صحيحه-كتاب العلم – باب الاغتباط في العلم والحكمة (١/٢٥)، وقال عمر: تفقهوا قبل أن تسوَّدُوا[3].

---

١) الموقوف، هو: ما أضيف إلى الصحابة من قول، أو فعل، متصلًا كان إسناده أو منقطعًا، وهو خاص بالصحابي عند الإطلاق، وقد يطلق على غيره من التابعين ومن بعدهم لكن بشرط التقييد، يقال: موقوفٌ على فلان، وهكذا. انظر الوسيط لأبي شهبة (٢٠٤).

٢) النكت على ابن الصلاح، لابن حجر (١/٣٢٤).

٣) أخرجه الدارمي عبد الله بن عبد الرحمن (ت: ٢٥٥هـ) في سننه، ت: حسين سليم، الناشر: دار المغني للنشر والتوزيع، ط: الأولى ١٤١٢هـ-٢٠٠٠م (١/٣١٤/٢٥٦)، وابن أبي شيبة في المصنف (٥/٢٨٤/٢٦١١٦)، ومن طريقه ابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله، ت: أبو الأشبال الزهيري، الناشر: دار ابن الجوزي، ط: الأولى ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م. (١/٣٦٧/٥٠٩)، والشجري، أبو السعادات هبة الدين علي (ت: ٥٤٢هـ). ت: محمود الطناحي، الناشر: مكتبة الخانجي- ط: الأولى: ١٤١٣هـ - ١٩٩١م (٢٥٢). والبيهقي في شعب الإيمان (٣/٢٠٦/١٥٤٩)، جميعهم من طرق عن ابن عوف، عن ابن سيرين، عن الأحنف بن قيس، قال: قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه، فذكره بلفظة.

ورجاله كلهم ثقات فابن عوف، هو عبد الله بن عوف بن أرطبان أبو عوف البصري، ثقة ثبت فاضل، مات سنة خمسين على الصحيح كما قال ابن حجر في التقريب (٣٥١٩).

وابن سيرين، هو محمد بن سيرين الأنصاري، أبو بكر البصري، ثقة ثبت عابد كبير القدر مات سنة عشر ومائة، كما قال ابن حجر في التقريب (٥٩٤٧).

وأما الأحنف بن قيس، فهو ابن معاوية بن حصين التميمي السعدي، أبو بحر مخضرم ثقة، قيل مات سنة سبع وستين، وقيل اثنين وسبعين، راجع التقريب لابن حجر (٢٨٨).

وعمر، هو ابن الخطاب بن نفيل، القرشيُّ العدويّ، أمير المؤمنين، مشهورُ، جَمَّ المناقب، استشهد في ذي الحجة سنة ثلاث وعشرين، وولى الخلافة عشر سنين ونصفًا، راجع التقريب لابن حجر (٤٨٨٨).

فالإسناد صحيح، والله أعلم.

المطلب الثاني: ما علقه من الموقوف بصيغة التمريض، وفيه فروع:

الفرع الأول: ما علقه بصيغة التمريض، وهو ضعيفٌ عنده[١].

مثاله: قول البخاري في كتاب الصلاة–بَابُ الصَّلاَةِ فِي مَوَاضِعِ الخَسْفِ وَالعَذَابِ (٩٤/١): وَيُذْكَرُ أَنَّ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «كَرِهَ الصَّلاَةَ بِخَسْفِ بَابِلَ»[٢].

الفرع الثاني: ما علقه بصيغة التمريض لوروده بطريق ضعيف، وآخر صحيح.

مثاله: ما ذكره في كتاب الصيام– بَابُ الحِجَامَةِ وَالقَيْءِ لِلصَّائِمِ (٣٣/٣): ويذكر عن سعد، وزيد بن أرقم، وأم سلمة: احتجموا صيامًا.

قال ابن حجر: فأما أثر سعد، وهو ابن أبي وقاص فوصله مالك في الموطأ عن ابن شهاب[٣]، أن سعد بن أبي وقاص[٤]، وعبد الله بن عمر[٥]، كانا يحتجمان، وهما صائمان، وهذا منقطع عن ابن سعد، لكن ذكره ابن عبد البر من وجه آخر عن عامر بن سعد عن أبيه[٦].

---

١) النكت على ابن الصلاح، لابن حجر (٣٢٤/١).

٢) أخرجه عبد الرزاق في المصنف (١٦٢٣/٤١٥/١)، وابن أبي شيبة في المصنف (٧٥٥٧/١٥٢/٢)، وابن سعد في الطبقات (٢٤٢/٦) جميعهم من طريق سفيان الثوري، عن عبد الله بن شريك، عن عبد الله بن أبي المحل، قال: «مررنا مع علي بالخسف الذي ببابل فكَرِه أن يصلي فيه حتى جاوَزَهُ».

وهذا الإسناد ضعيف؛ لأن فيه عبد الله بن أبي المُحَلّ العامري، وهو مجهول ولم يذكرا فيه جرحًا ولا تعديلًا، وسفيان الثوري ثقة، كما تقدم معنا، وعبد الله بن شريك، هو العامري الكوفي: صدوق يتشيع أفرط الجوزجاني فكذَّبه، من الثالثة. راجع تقريب التهذيب لابن حجر (٣٣٨٤).

٣) ابن شهاب، هو محمد بن مسلم الزهري، ثقة ثبت. تقدم ص٣٣.

٤) سعد بن أبي وقاص، هو الصحابي الجليل سعد بن مالك بن وهيب بن عبد مناف بن زهرة بن كلاب الزهري، أبو إسحاق، أحد العشرة، وأول من رمى بسهم في سبيل الله، ومناقبه كثيرة، مات بالعقيق، سنة خمس وخمسين على المشهور، وهذا آخر العشرة وفاة. راجع تقريب التهذيب لابن حجر (٢٢٥٩) ومناقبه في الإصابة في تميز الصحابة (٧٤/٣).

٥) عبد الله بن عمر رضي الله عنهما. تقدم ص٣٢.

٦) أخرجه مالك في الموطأ (رقم٣١) عن ابن شهاب، أن سعد بن أبي وقاص وعبد الله بن عمر، =

الفرع الثالث: ما علقه بصيغة التمريض وهو صحيح لكونه ذكره بالمعنى[١].

مثاله: قول البخاري في كتاب الغسل- بَابُ تَفْرِيقِ الغُسْلِ وَالوُضُوءِ (١/ ٦١): وَيُذْكَرُ عَنْ ابْنِ عُمَرَ: «أَنَّهُ غَسَلَ قَدَمَيْهِ بَعْدَ مَا جَفَّ وَضُوءُهُ»[٢].

=

فذكره، وهو ضعيف للانقطاع بين ابن شهاب الزهري، وسعد بن أبي وقاص.

والطريق الآخر عند ابن عبد البر الموصول لم أقف عليه. وكأنه أراد أن يقول: أن هذا الأثر موصول من طريق عامر بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه، والله أعلم.

١) انظر فتح الباري شرح صحيح البخاري، لابن حجر العسقلاني (ت:٨٥٢هـ) ط: دار الفكر، ط: الأولى: ١٤١٦-١٩٩٦م (٤٩٩/١)، قال ابن حجر: رَوَيْنَاهُ فِي الْأُمِّ عَنْ مَالِكٍ، فَيُحْتَمَلُ أَنَّهُ إِنَّمَا لَمْ يَجْزِمْ بِهِ لكَونه ذكره بِالْمَعْنَى، والإسناد صحيح.

وقال في (١٥٣/١) بعد أثر الحسن البصري رحمه الله تعالى، وَقَدْ يَسْتَشْكِلُ تَرْكُ الْبُخَارِيِّ الْجَزْمَ بِهِ مَعَ صِحَّتِهِ عَنْهُ، وَذَلِكَ مَحْمُولٌ عَلَى قَاعِدَةٍ ذَكَرَهَا لِي شَيْخُنَا أَبُو الْفَضْلِ بْنُ الْحُسَيْنِ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ تعالى (وهو العراقي) وَهِيَ: أَنَّ الْبُخَارِيَّ لَا يَخُصُّ صِيغَةَ التَّمْرِيضِ بِضَعْفِ الْإِسْنَادِ، بَلْ إِذَا ذَكَرَ الْمَتْنَ بِالْمَعْنَى أَوِ اخْتَصَرَهُ أَتَى بِهَا أَيْضًا لِمَا عَلِمَ مِنَ الْخِلَافِ فِي ذَلِكَ.

٢) أخرجه الشافعي محمد بن إدريس المطلبي (ت: ٢٠٤هـ) في الأم، الناشر: دار المعرفة- بيروت- بدون طبعه ١٤١٠-١٩٩٠م (٤٦/١) عن مالك عن نافع، عن ابن عمر، "أنه توضأ بالسوق فغسل وجهه ويديه ومسح رأسه، ثم دُعي لجنازة فدخل المسجد ليصلي عليها فمسح على خفيه ثم صلى عليها".

وهذا إسناد معروف بالسلسلة الذهبية، والله أعلم.

الخاتمة

الحمد لله على آلائه، والشكر له على توفيقه وامتنانه، والصلاة والسلام على خير رسله وآله، وفي ختام هذا البحث أقيّد أهم النتائج التي توصلت إليها، وهي:

١) أول من عرَّف الحديث المُعلَّق: الإمام الدَّارقطني رحمه الله تعالى.

٢) دقة الصناعة الحديثية عند الإمام البخاري رحمه الله تعالى، من نقد الروايات، وعللها، والإشارة إلى قواعدها، والتي لم يُضاهيه فيها أحد وشهد له بها مشايخه، وأقرانه ومن جاء بعده إلى يومنا هذا، فقد أكثر من استخدام التعليق في كتابه وفق منهجية معينة مستخدما صيغًا وعبارات تدل عليها ونَوَّعَ من صورها على حسب مراده منها، وأسبابه التي بيَّنها العلماء وذكرتها بأمثلتها التطبيقية في مكانها.

٣) بلغ عدد المعلقات المرفوعة في صحيح البخاري: ألف وثلاثمائة وواحد وأربعون حديثًا، وأكثرها مكرر مخرج في الكتاب إلا مائة وستين حديثًا قد وصلها ابن حجر رحمه الله تعالى.

٤) للمعلقات عند الإمام البخاري حكمٌ خاص، سواء كانت بصيغة الجزم أم بصيغة التمريض.

٥) أن التعليق بصيغة التمريض متى أورده في معرض الاحتجاج والاستشهاد فهو صحيح، أو حسن، أو ضعيف ينجبر، ومتى أورده في معرض الرد فهو ضعيف لا ينجبر، ونبَّه عليه البخاري بقوله: «ولم يصح».

٦) أن ما علَّقه البخاري عن شيوخه الذين سمع منهم محمولٌ على الاتصال والسماع.

٧) إطلاق لفظ العلة على الرواية لا تعني رد الحديث بجميع طرقه، فقد يأتِي من طريقٍ آخر صحيح.

٨) إمامة البخاري رحمه الله تعالى في الفقه، والأصول، واللغة، والتفسير، كما هو واضح من تراجم الكتاب، وانتقائه للمعلقات التي تناسبها.

٩) أخذ منهج العلماء المتقدمين بعين الاعتبار، وعدم التسرع في ردِّها إلا بعد الدراسة والتثبُّت من تحقيقها بمفهوم صاحبها.

والله أسأل أن ينال هذا العمل رضاه، وأن أكون فيه مُسَدَّدًا، وصلى الله وسلَّم وبارك على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

ثبت المصادر والمراجع

١. **الاستيعاب في معرفة الأصحاب**، لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد القرطبي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، ت: علي محمد البجاوي، الناشر: دار الجيل، بيروت، ط: الأولى، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م.

٢. **أسد الغابة في معرفة الصحابة**، لأبي الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبدالواحد الشيباني الجزري، عز الدين ابن الأثير (المتوفى: ٦٣٠هـ)،ت: علي محمد معوض - عادل أحمد عبد الموجود، ط الأولى، ج ٨ (٧ ومجلد فهارس)، دار الكتب العلمية، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.

٣. **ألفية العراقي المسماة" التبصرة والتذكرة في علوم الحديث**، للعراقي، عبد الرحيم بن الحسين (المتوفى: ٨٠٦هـ)، ت: العربي الفرياطي، الناشر: دار المنهاج – الرياض، ط: الثانية ١٤٢٨هـ.

٤. **الإصابة في تمييز الصحابة**، لابن حجر، ت: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، ط١، بيروت، دار الكتب العلمية ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤م.

٥. **الاقتراح في بيان الاصطلاح**، لابن دقيق العيد، (المتوفى: ٧٠٢هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت.

٦. **الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب**، لسعد الملك، أبو نصر علي بن هبة الله بن جعفر بن ماكولا (المتوفى: ٤٧٥هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية -بيروت، ط: الأولى ١٤١١هـ-١٩٩٠م

٧. **الأم**، للشافعي محمد بن إدريس لمطلبي القرشي المكي (المتوفى: ٢٠٤هـ)، الناشر: دار المعرفة - بيروت، ط: بدون طبعة،ط: ١٤١٠هـ/١٩٩٠م

٨. **أمالي ابن الشجري**، لأبي السعادات هبة الله بن علي بن حمزة، المعروف بابن الشجري (المتوفى: ٥٤٢هـ)، ت: الدكتور محمود محمد الطناحي، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، ط: الأولى، ١٤١٣ هـ - ١٩٩١ م

٩. **الأموال**، لابن زنجويه حميد بن مخلد بن قتيبة (المتوفى: ٢٥١هـ)،ت: شاكر ذيب فياض، الناشر: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، السعودية،ط: الأولى، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م
١٠. **الأنساب**، للإمام أبي سعيد عبد الكريم بن محمد بن منصور السمعاني، تحقيق: عبد الله عمر البارودي، الناشر: دار الجنان، ط: الأولى، ١٤٠٨هـ.
١١. **الباعث الحثيث اختصار علوم الحديث**، لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير(المتوفى: ٧٧٤هـ)، ت: أحمد محمد شاكر، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان د.ت.
١٢. **البحر الزخار المعروف بمسند البزار**، لأبي بكر أحمد بن عمرو البزار (المتوفي: ٢٩٢هـ)، ت: محفوظ الرحمن زين الله وآخرون، الناشر: مكتبة العلوم والحكم _ ط: الأولى ١٩٨٨_٢٠٠٩م.
١٣. **بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث**، لأبي محمد الحارث بن محمد التميمي المعروف بابن أبي أسامة (المتوفى: ٢٨٢هـ)، المنتقي: أبو الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان بن أبي بكر الهيثمي (المتوفى: ٨٠٧ هـ)، ت: د. حسين أحمد صالح الباكري، الناشر: مركز خدمة السنة والسيرة النبوية – المدينة المنورة، ط: الأولى، ١٤١٣ – ١٩٩٢م.
١٤. **تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام**، لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان ابن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، ت الدكتور بشار عوّاد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي، ط الأولى، ٢٠٠٣ م.
١٥. **تاريخ أسماء الثقات**، لأبي جعفر عمر بن شاهين (المتوفى: ٣٨٥هـ)، تحقيق: صبحي السامرائي، الناشر: الدار السلفية، ط: الأولى، ١٤٠٤هـ.
١٦. **تاريخ بغداد**، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي، تحقيق: د. بشار عواد، دار الغرب الإسلامي – بيروت، ط: الأولى، ١٤٢٢هـ.

١٧. **التاريخ الكبير**، للإمام محمد بن إسماعيل البخاري (المتوفى: ٢٥٦هـ)، الناشر: دائرة المعارف العثمانية – حيدر آباد – الدكن، تحت مراقبة: محمد بن عبد المعين خان.
١٨. **التبصرة والتذكرة في علوم الحديث**، للعراقي عبد الرحيم بن الحسين (ت:٨٠٦هـ)، ت:العربي الفرياطي، الناشر: دار المنهاج – الرياض، ط:الثانية: ١٤٢٨هـ.
١٩. **تحقيق الرغبة في توضيح النخبة**، للشيخ عبد الكريم الخضير، الناشر: دار المنهاج، ط: السادسة : ١٤٣٤هـ.
٢٠. **تدريب الراوي**، للسيوطي عبد الرحمن بن أبي بكر(ت: ٩١١هـ)، ت: طارق عوض الله، الناشر: دار العاصمة– ط:الأولى ١٤٢٤هـ– ٢٠٠٣م.
٢١. **تذكرة الحفاظ**، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، دار الكتب العلمية بيروت– لبنان، ط: الأولى، ١٤١٩هـ– ١٩٩٨م.
٢٢. **تغليق التعليق على صحيح البخاري**، لابن حجر أحمد بن علي العسقلاني(ت:٨٥٢هـ) ت: سعيد القزقي، الناشر: المكتب الإسلامي– بيروت ط:الأولى: ١٤٠٥هـ.
٢٣. **تقريب التهذيب**، للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، (المتوفى: ٨٥٢هـ)، بعناية: عادل مرشد، دار: الرسالة العالمية، ط: الثانية، ١٤٣٥هـ – ٢٠١٤م.
٢٤. **التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث**، للنووي يحيى بن شرف (ت: ٦٧٦هـ)،ت: محمد الخشت، الناشر: دار الكتاب العربي – بيروت –ط: الأولى: ١٤٠٥هـ–١٩٨٥م.
٢٥. **التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح**، للحافظ زين الدين عبد الرحيم العراقي (المتوفى: ٨٠٦هـ)، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، الناشر: محمد الكتبي، ط: الأولى، ١٣٨٩هـ – ١٩٦٩م.
٢٦. **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد**، لأبي عمر يوسف بن عبد الله عبد البر القرطبي (المتوفي: ٤٦٣هـ)، ت: مصطفي بن أحمد العلوي ، محمد عبد الكبير البكري، لناشر: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية – المغرب ط:١٣٨٧ هـ

٢٧. **تهذيب التهذيب**، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، ط ١،ج ١٢، مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند.
٢٨. **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، ليوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، أبو الحجاج، جمال الدين ابن الزكي أبي محمد القضاعي الكلبي المزي (المتوفى: ٧٤٢هـ)، ت: د. بشار عواد معروف، ط: الأولى، ج٣٥، مؤسسة الرسالة – بيروت، ١٤٠٠ – ١٩٨٠.
٢٩. **توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار**، لمحمد بن إسماعيل ، الكحلاني ثم الصنعاني، المعروف بالأمير (المتوفى: ١١٨٢هـ)، ت: أبو عبد الرحمن صلاح بن محمد بن عويضة، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط: الأولى ١٤١٧هـ/١٩٩٧م.
٣٠. **تيسير مصطلح الحديث**، للشيخ محمود الطحان، الناشر: مكتبة المعارف، ط: الحادية عشر، ١٤٣١هـ.
٣١. **الثقات**، لمحمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبي حاتم، الدارمي، البُستي (المتوفى: ٣٥٤هـ)، طبع بإعانة: وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية، تحت مراقبة: الدكتور محمد عبد المعيد خان مدير دائرة المعارف العثمانية،ط الأولى، دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد – الدكن – الهند، ١٣٩٣ هـ = ١٩٧٣م.
٣٢. **جامع بيان العلم وفضله**، لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر القرطبي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، ت: أبو الأشبال الزهيري، الناشر: دار ابن الجوزي، الطبعة: الأولى، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م
٣٣. **الجامع لأحكام القرآن**، للقرطبي محمد بن أحمد الأنصاري (ت: ٦٧١هـ)، ت: أحمد البردوني، وإبراهيم أطفيش، الناشر: دار الكتب المصرية، ط: الثانية: ١٣٨٤هـ-١٩٦٤م.
٣٤. **الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه**، لمحمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، ت محمد زهير بن ناصر الناصر، ط الأولى، دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي) ١٤٢٢هـ.

٣٥. **الجرح والتعديل**، لأبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (المتوفى: ٣٢٧هـ)، الناشر: طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية – بحيدر آباد الدكن – الهند، ط١، دار إحياء التراث العربي – بيروت ١٢٧١هـ ١٩٥٢ م.

٣٦. **الخراج**، لأبي زكرياء يحيى بن آدم (المتوفى: ٢٠٣هـ)، الناشر: المطبعة السلفية ومكتبتها، ط: الثانية، ١٣٨٤هـ.

٣٧. **الخلافيات بين الإمامين الشافعي وأبي حنيفة وأصحابه**، لأبي بكر البيهقي (٤٥٨ هـ)، ت: فريق البحث العلمي بشركة الروضة، الناشر: الروضة للنشر والتوزيع، القاهرة، ط: الأولى، ١٤٣٦ هـ - ٢٠١٥ م.

٣٨. **السنة**، لأبي عبد الله محمد بن نصر بن الحجاج المَرْوَزِي (المتوفى: ٢٩٤هـ)ت: سالم أحمد السلفي، الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية – بيروت، ط: الأولى، ١٤٠٨هـ.

٣٩. **سنن ابن ماجة**، لأبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني، المعروف بابن ماجة (المتوفى: ٢٧٣هـ) ت: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء الكتب العربية _ فيصل الحلبي، بدون تاريخ.

٤٠. **سنن أبي داود**، لسليمان بن الأشعث بن إسحاق السِّجِسْتاني (المتوفى: ٢٧٥هـ)، ت: شعَيب الأرنؤوط - محَمَّد كامِل قره، الناشر: دار الرسالة العالمية، ط: الأولى، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م

٤١. **سنن الترمذي**، لمحمد بن عيسى بن سورة الترمذي (المتوفى: ٢٧٩هـ)، ت: د. بشار عواد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي _ بيروت، ط: ١٩٩٨م.

٤٢. **سنن الدارقطني**، لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني (المتوفى: ٣٨٥هـ)ت: شعيب الارنؤوط، وآخرون، ط: مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان ط:الأولى، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م.

٤٣. **السنن الصغرى (المجتبى)،للنسائي**، لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب ، النسائي (المتوفى: ٣٠٣هـ) ت: عبد الفتاح أبو غدة ،ط، مكتب المطبوعات الإسلامية – حلب ط: الثانية، ١٤٠٦ – ١٩٨٦م.

٤٤. **سنن النسائي الكبرى، للنسائي**، لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب ، النسائي (المتوفى: ٣٠٣هـ) ت: حسن شلبي ،الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، ط: الأولى، ١٤٢١ – ٢٠٠١م.

٤٥. **السنن الكبرى**، لأحمد بن الحسين بن علي، أبو بكر البيهقي (المتوفى: ٤٥٨هـ)، ت: محمد عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط: الثالثة: ١٤٢٤هـ _ ٢٠٠٣م.
٤٦. **شرح التبصرة والتذكرة للعراقي = ألفية العراقي**، لأبي الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي (المتوفى: ٨٠٦هـ، ت: عبد اللطيف الهميم – ماهر ياسين فحل، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط: الأولى، ١٤٢٣ هـ – ٢٠٠٢ م.
٤٧. **شرح مشكل الآثار**، للطحاوي أحمد بن محمد بن سلامة (المتوفى: ٣٢١هـ)، ت: شعيب الأرناؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة ط: الأولى – ١٤١٥ هـ، ١٩٩٤ م.
٤٨. **شرح معاني الآثار**، للطحاوي أحمد بن محمد بن سلامة (المتوفى: ٣٢١هـ)، ت: محمد زهري النجار – محمد سيد جاد الحق، الناشر: عالم الكتب ط: الأولى – ١٤١٤ هـ، ١٩٩٤ م.
٤٩. **صيانة مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط**، لابن الصلاح أبو عمرو عثمان الشهرزوري (ت: ٦٤٣هـ)، ت: موفق عبد القادر، ط:دار الغرب الإسلامي– بيروت، ط: الثانية :١٤٠٨ هـ.
٥٠. **صحيح ابن خزيمة**، لأبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة بن صالح بن بكر السلمي النيسابوري (المتوفى: ٣١١هـ)ت :د. محمد مصطفى الأعظمي، ط: المكتب الإسلامي – بيروت د.ت.
٥١. **الطبقات الكبرى**، للإمام أبي عبد الله محمد بن سعد بن منيع البغدادي (المتوفي: ٢٣٠هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط: الأولى، ١٤١٠هـ–١٩٩٠م.
٥٢. **علل الترمذي الكبير** ، لمحمد بن عيسى بن سورة الترمذي (المتوفى : ٢٧٩هـ) ، ت : صبحي السامرائي ، وآخرون ، الناشر : عالم الكتب ، مكتبة النهضة العربية _ بيروت ، ط : الأولى ١٤٠٩هـ .
٥٣. **العلل ومعرفة الرجال**، رواية عبد الله، للإمام أحمد بن حنبل الشيباني (المتوفى: ٢٤١هـ)، تحقيق: وصي الله بن محمد عباس، الناشر: دار الخافي، الرياض، ط: الثانية، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م.

٥٤. **علوم الحديث**، لابن الصلاح **أبو عمرو عثمان الشهرزوري (ت: ٦٤٣هـ)، ت: نور الدين عتر، ط:دار الفكر سوريا، ط:١٤٠٦هـ-١٩٠٨م.**
٥٥. **علوم الحديث في ضوء تطبيقات المحدثين النقاد**، للمليباري حمزة عبد الله، الناشر: دار ابن حزم – بيروت، ط: الأولى: ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٣م.
٥٦. **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، لابن حجر أحمد بن علي العسقلاني الشافعي، (المتوفى: ٨٥٢هـ)، الناشر: دار المعرفة- بيروت، ١٣٧٩.
٥٧. **فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي**، للإمام شمس الدين السخاوي (المتوفى: ٩٠٢)، ت على حسين الناشر: مكتبة السنة –مصر، ١٤٢٤هـ_ ٢٠٢م.
٥٨. **الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة**، لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، تحقيق: محمد عوامة، وأحمد محمد الخطيب، دار القبلة للثقافة الإسلامية مؤسسة علوم القرآن، جدة، ط: الأولى، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢م.١
٥٩. **الكامل في ضعفاء الرجال**، لأبي أحمد بن عدي الجرجاني، (المتوفي: ٣٦٥هـ)، ت: عادل عبد الموجود وغيره، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، ط: الأولى :١٤١٨هـ _١٩٩٧م.
٦٠. **الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار**، لابن أبي شيبة، عبد الله بن محمد العبسي (المتوفى: ٢٣٥هـ)، ت: كمال يوسف الحوت، الناشر: مكتبة الرشد، ط: الأولى، ١٤٠٩م.
٦١. **لسان العرب**، لابن منظور محمد بن مكرم ابن على، أبي الفضل (المتوفى: ٧١١هـ)، الناشر: دار صادر – بيروت، ط: الثالثة، ١٤١٤هـ.
٦٢. **المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين**، لمحمد بن حبان أبو حاتم، الدارمي، البُستي (المتوفي: ٣٥٤هـ) ت: محمود إبراهيم زايد ط، دار الوعي ط: الأولى، ١٣٩٦هـ.
٦٣. **محاسن الاصطلاح**، للبلقيني عمر بن رسلان العسقلاني (ت: ٨٠٥هـ)، ت: د عائشة عبد الرحمن، الناشر: دار المعارف، د.ت .

٦٤. **المحكم والمحيط الأعظم،** لابن سيده علي بن إسماعيل المرسي(ت: ٤٥٨هـ)، ت: عبد الحميد هنداوي، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، ط: الأولى، ١٤٢١هـ–٢٠٠٠م.
٦٥. **المراسيل،** لأبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (المتوفي: ٣٢٧هـ)، ت: شكر الله نعمة الله قوجاني، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، ط: الأولى، ١٣٩٧هـ.
٦٦. **المستدرك على الصحيحين** ، لأبي عبدالله الحاكم محمد بن عبدالله النيسابوري ، (المتوفى : ٤٠٥هـ) ، ت : مصطفى عبد القادر عطا ، الناشر دار الكتب العلمية – بيروت ، ط: الأولى ١٤١١هـ–١٩٩٠م.
٦٧. **مسند أبي يعلى،** لأبي يعلى أحمد بن علي بن المثنى التميمي الموصلي، (المتوفى: ٣٠٧هـ)، ت: حسين سليم أسد، ط: الأولى ١٤٠٤_١٩٨٤م.
٦٨. **مسند الإمام أحمد بن حنبل،** لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل (المتوفي: ٢٤١هـ) ت: شعيب ط: مؤسسة الرسالة، ط: الأولى، ١٤٢١ هـ –٢٠٠١ م
٦٩. **مسند الدارمي المعروف بسنن الدارمي،** لأبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي، (المتوفى: ٢٥٥هـ)، ت: حسين سليم، الناشر: دار المغني ، ط: الأولى، ١٤١٢هـ – ٢٠٠٠م.
٧٠. **مسند الروياني:** لأبي بكر محمد بن هارون الرُّوياني (المتوفى: ٣٠٧هـ)، ت: أيمن علي أبو يماني، الناشر: مؤسسة قرطبة، ط: الأولى، ١٤١٦م.
٧١. **المسند المستخرج على صحيح الإمام مسلم،** لأبي نعيم الأصبهاني (ت: ٤٣٠هـ)، ت: محمد حسن الشافعي، ط: الأولى: ١٤١٧هـ–١٩٩٦٠م.
٧٢. **المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ،** لمسلم بن الحجاج أبي الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: ٢٦١هـ)، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت.

٧٣. **المصنف**، لعبد الرزاق بن همام الصنعاني (المتوفى: ٢١١هـ)، ت: حبيب الرحمن الأعظم، الناشر: المجلس العلمي- الهند، ط: الثانية، ١٤٠٣م.
٧٤. **مشيخة ابن طهمان**، لإبراهيم بن طهمان الهروي (المتوفى: ١٦٨هـ)، ت:محمد طاهر مالك، الناشر: مجمع اللغة العربية – دمشق، ط:٣-١٤٠٣ هـ – ١٩٨٣ م.
٧٥. **المعجم الكبير للطبراني**، لسيمان بن أحمد بن أيوب أبو القاسم الطبراني، (المتوفى: ٣٦٠هـ)، ت: حمدي بن عبد المجيد السلفي، الناشر: مكتبة ابن تيمية – القاهرة، ط: الأولى ١٤١٥هـ – ١٩٩٤م.
٧٦. **المعجم الأوسط**، لسليمان بن أحمد أبو القاسم الطبراني (المتوفى: ٣٦٠هـ)ت: طارق بن عوض الله بن محمد ، عبد المحسن بن إبراهيم، الناشر :دار الحرمين – القاهرة.
٧٧. **معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء وذكر مذاهبهم وأخبارهم**، لأبي الحسن أحمد بن صالح العجلي (المتوفى ٢٦١هـ)، تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البستوي، الناشر: مكتبة الدار – المدينة المنورة، ط: الأولى، ١٤٠٥هـ.
٧٨. **المعرفة والتاريخ**، للإمام أبي يوسف يعقوب بن سفيان الفسوي (المتوفى ٣٤٧هـ)، تحقيق: أكرم ضياء العمري، الناشر: مؤسسة الرسالة، ط: الثالثة، ١٤٠١هـ – ١٩٨١م.
٧٩. **المغني في الضعفاء**، لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان ابن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، تحقيق: نور الدين عتر، ط: إدارة إحياء التراث الإسلامي، قطر، د. ت.
٨٠. **المنتقى من السنن المسندة**، لابن الجارود عبد الله بن علي النيسابوري (المتوفى: ٣٠٧هـ)، ت: عبد الله عمر البارودي، الناشر: مؤسسة الكتاب الثقافية – بيروت، ط: الأولى، ١٤٠٨ – ١٩٨٨م.
٨١. **منهج النقد في علوم الحديث**، للدكتور نور الدين عتر، الناشر: دار الفكر، دمشق، ط: الثالثة، ١٤٠١ هـ –١٩٨١ م.
٨٢. **موطأ**، للإمام مالك بن أنس الأصبحي (المتوفى: ١٧٩هـ)، ت: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي، ط: ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٥ م.

٨٣. **ميزان الاعتدال في نقد الرجال،** لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي،ط١،ج٤، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، ١٣٨٢هـ – ١٩٦٣ م.

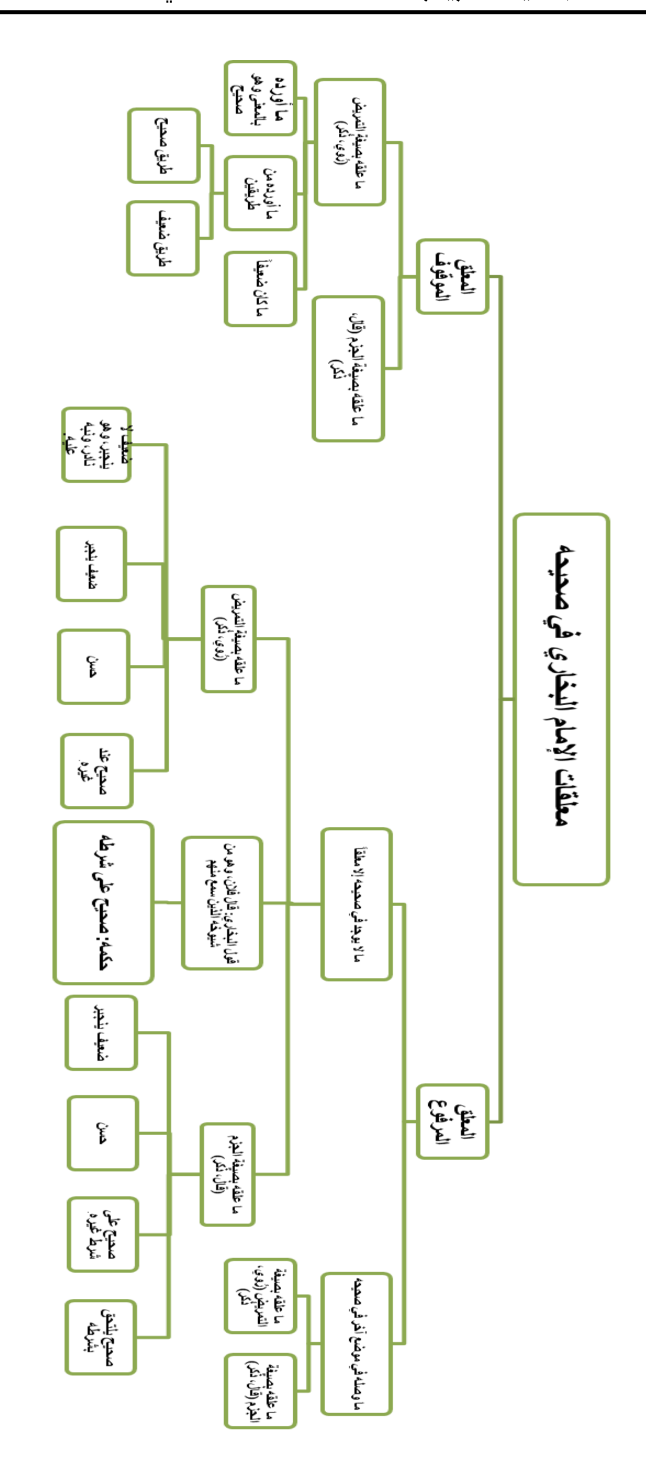
٨٤. **نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر**، للحافظ ابن حجر، ت: نور الدين عتر، الناشر، مطبعة الصباح دمشق، ط: الثالثة ١٤٢١هـ–٢٠٠٠م.

٨٥. **النكت على كتاب ابن الصلاح،** لابن حجر أحمد بن علي العسقلاني(ت:٨٥٢هـ) ت: ربيع المدخلي، الناشر: دار الإمام أحمد، ط:الأولى، ١٤٣٠هـ– ٢٠٠٩م.

٨٦. **النكت على مقدمة ابن الصلاح**، للزركشي محمد بن عبد الله (ت: ٧٩٤هـ)، ت: زين العابدين محمد، الناشر: أضواء السلف، ط: الأولى ١٤١٩هـ–١٩٩٨م.

٨٧. **هدي الساري مقدمة فتح الباري بشرح صحيح البخاري،** لابن حجر أحمد بن علي العسقلاني(ت:٨٥٢هـ) ت: عبد القادر شيبة الحمد، الناشر: مكتبة العبيكان، ط:الثانية، ١٤٢٥هـ– ٢٠٠٥م.

٨٨. **الوسيط في علوم الحديث،** للدكتور. محمد بن محمد أبو شهبة، الناشر: دار الفكر العربي، ط: ١٤٠٣هـ – ١٩٨٢م.



معلقات الإمام البخاري في صحيحه
المعلق المرفوع
المعلق الموقوف
ما وصله في موضع آخر في صحيحه
ما لا يوجد في صحيحه إلا معلقاً
ما علقه بصيغة الجزم (قال، ذكر)
ما علقه بصيغة التمريض (روي، ذكر)
ما علقه بصيغة الجزم (قال، ذكر)
قول البخاري: قال فلان، وهو من شيوخه الذين سمع منهم
ما علقه بصيغة التمريض (روي، ذكر)
صحيح يلتحق بشرطه
صحيح على شرط غيره
حسن
ضعيف ينجبر
حكمه: صحيح على شرطه
صحيح عند غيره
حسن
ضعيف ينجبر
ضعيف لا ينجبر، وهو نادر، ونبه عليه.
ما علقه بصيغة الجزم (قال، ذكر)
ما علقه بصيغة التمريض (روي، ذكر)
ما كان ضعيفاً
ما أورده من طريقين
ما أورده بالمعنى وهو صحيح
طريق ضعيف
طريق صحيح